

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سامراء
كلية التربية

مجلة سُرَّ مَن رَأى

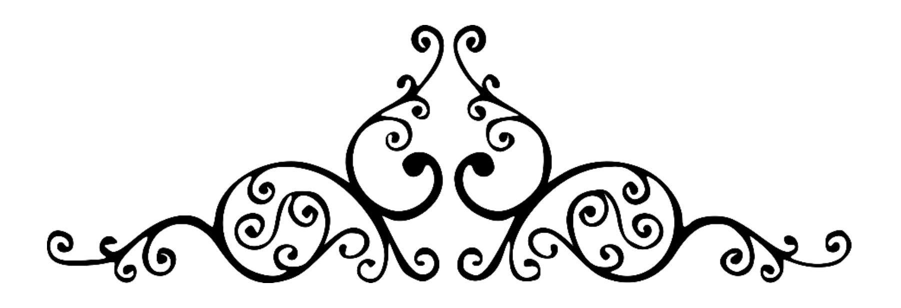
للدراسات الإنسانية

مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية التربية في جامعة سامراء

المجلد الثامن عشر / العدد الثاني والسبعون / السنة السابعة عشرة
ذي القعدة ١٤٤٣هـ/ حزيران ٢٠٢٢م

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٢٣٤١ لسنة ٢٠١٩

ISSN 1813-1735



إبدال عين (آئب) وأخواتِها ياءً

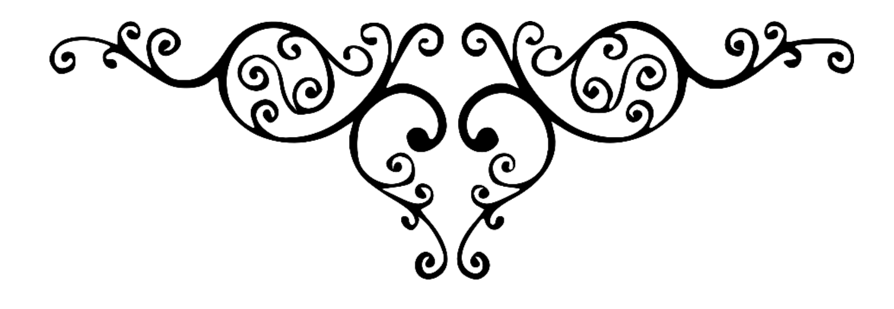
....

د. فيصل بن علي المنصور

الأستاذ المساعد في جامعةِ أمّ القرى

كليةِ اللغة العربية قسمِ اللّغة والنحو والصرف

البريد الإلكتروني: famansour@uqu.edu.se



الملخص

يسعَى هذا البحث إلى بيان القول في عين (آئب) وبابها من كل اسم فاعل مهموز الفاء معتلّ العين، أفيجب أو يجوز إبدال هذه العين ياءً أم يمتنع ذلك، وهل من فرق بين المهموز الفاء كـــ(آئب) وغيره كـــ(قائل)، وذلك لاختصاص كثير من المعاصرين في كلامهم وكتابتهم المهموزَ الفاء دون غيره بإبداله ياءً. وقد جاء البحث في ثلاثة مباحث، أولها في حدّ المسألة وإحصاء ألفاظها. وقد بلغت أحد عشر لفظًا. والثاني في بيان استحقاق هذه الألفاظ همزَ عيناتها. وقد ذُكرت فيه نصوصُ العلماء الدالة بعموم ألفاظها على شمول الهمز بابَ (آئب) كما يشمل باب (قائل)، ثم ذُكِرت طائفة من النصوص والخطوط التي تدلّ على همزهم بعض ألفاظ باب (آئب). والثالث في ذكر مذاهب المتقدمين والمعاصرين في تخفيف همز عينات هذه الألفاظ. وقد بُيِّنَ فيه إجماع المتقدمين على أن تخفيف عموم هذا الباب في لغة أهل التخفيف إنما يكون بإبدال همزته بين بين، لا ياءً محضة، ثم ذُكِر مذهبُ بعض المعاصرين الذين جوّزا في باب (آئب) الإبدال المحض، ورائدهم نصر الهوريني، وعُرِضت أدلتهم ونوقشت دليلًا دليلًا، وانتهى البحث إلى أنه لا يثبت منها دليل، وأنه لا فرق بين باب (قائل) وباب (آئب) في استحقاقهما الهمز وفي جواز تخفيفهما بين بين لا بالياء الخالصة.

الكلمات المفتاحية: آئب، آئل، تخفيف الهمز، الإعلال، نصر الهوريني، التصحيح اللغوي



Changing the Second Consonant of (*A'ib*) into a *Ya*

Dr. Faisal Ali Al-Mansour
Umm Al Qura University
Email: famansour@uqu.edu.se

Abstract

This research aim to clarify the issue of the pronunciation of second consonant of (*a'ib*) and other agent nouns with the same form, where the first letter of the verb is a *hamza* (glottal stop), and the second is a vowel. Is it necessary, or even permissible to replace the second consonant with a *ya*, or is it impermissible? Also, is there a difference between the agent nouns whose first letter is a *hamza* (e.g., *a'ib*) and others (e.g., *qa'il*)? This is because many contemporary scholars restrict this change into a *ya* to the agent nouns that start with a hamza.

The research consists of three sections: the first is defining the problem and enumerating all the relevant nouns (which were eleven). The second section is to show that it is obligatory to pronounce the second consonant of these words as a *hamza*. In this section, I looked at the texts of scholar which, being expressed in general terms, indicate that the use of hamza (in the second letter) includes the form of *a'ib,* as it includes the form of *qa'il*. Then, a collection of texts and scripts was presented, which show that they used to pronounce some of the words of the same form as *a'ib* with a hamza. The third section deals with discussing the different schools of early and contemporary scholars regarding the *takhfif* of the hamza in these words (i.e., the process of pronouncing the glottal stop, meaning the hamza, with incomplete obstruction of the air stream at the glottis). Here, it was shown that the early scholars unanimously agreed that the *takhfif* of this form, in the dialect of those Arabs who weaken the hamza, is in fact by turning the hamza into a sound halfway between the *hamza* and the *ya*, and not but turning it into a pure *ya*. Then, the school of some contemporary scholars who consider it correct to change the *hamza* into a *ya* (in the form of *a'ib*) was addressed, and the leading figure of this school is *Nasr al-Huwairini*. The proofs of this school were mentioned and discussed one by one.

The research concludes that all of these proofs cannot be confirmed, and that there is no difference between the form of *qa'il* and that of *a'ib* in the fact that that both should be pronounced with a hamza, and that it is permissible to weaken the hamza into a sound halfway between the hamza and ya, but not into a pure ya.

Keywords: a'ib, a'il, weakening the hamza, Nasr al-Hurini, al-i'lalal, linguistic correction.

المقدّمة

من ألفاظ اللغة الفاشيَةِ في لسان الناسِ اليومَ لفظا (آئب) و(آئل) وبابتُهما من أسماء الفاعلين المهموزةِ الفاء. وهي ألفاظ مشكلة غايةَ الإشكال، وذلك لتنازع المصنِّفين والباحثين والمحقّقين في حقيقة عينها أتُجعل همزةً أم ياء، فتارةً تجدها مكتوبة بالهمز (آئب) و(آئل)، وتارةً أخرى تجدها مرسومة بالياء (آيب) و(آيل). وهم يخصُّون بهذا الإبدالِ المهموزَ الفاءِ دون غيرِه من نحو (قائل) و(بائع). ثم إنك ترى هذين الضبطين في عمل العلماء الثِّقات كما تراه في عمل من هو دونَهم. هذا مع عزّة نصوص المتقدمين الصريحةِ في شأنها، وعلى أنها داخلةٌ في عموم عباراتهم التي توجب إبدال عينها همزة ولا تجيز تسهيلها إلا بين بين كـ(قائم) و(بائع). وهذا مما يزيد المسألةَ إشكالًا، والناظرَ حَيرةً وتلدّدًا، فهل (آئب) وأمثالها مشمولة بعموم هذه العبارات كما هو ظاهر ألفاظها أم أغفلها العلماء نَسْيًا وذهَلوا عن استثنائها؟ وما بالهم نصُّوا على استثقال العرب اجْتِوارَ همزتين تفصل بينها ألفٌ إذْ رغبوا عن (ذآئب) وآثروا أن يقولوا: (ذوائب)؟ وما لنا نجد رسم (آئب) في المخطوطات أحيانًا بالياء؟ ومَن أول من صدَع بجواز إبدالها ياءً؟ وما معوَّلُه في ذلك؟ وهل لهذا القول حجّة من سماع أو قياس؟ وما صحّة نسبة الإبدال المحض لعموم هذا الباب إلى الجرمي والزجّاج؟

هذه أسئلة متظاهرة تحتاج إلى أن يُجاب عنها وأن يُحلّ إشكالها. ولم أجد مع ذلك بحثًا يوفّيها حقّها من التقصّي والنظَر والتحليل.

ويسعى هذا البحث إلى تتبّع ما قيل في هذه المسألة قديمًا وحديثًا، وتبيُّنِ أصلِ العين فيها وكيف كان المتقدّمون ينطقون بها بالأدلّة والقرائن، وإلى معرفة القياس في تخفيف همزها، ومناقشةِ أدلّة من جوّز إبدال همزتها ياءً محضة، مع تناول ما تعلّق بذلك من قضايا في القراءات والإملاء وغيرهما، وكشفِ بعض ما وقع في ذلك من الأخطاء والأوهام في النِّسبة وغيرها. وذلك من خلال المنهج التحليلي النقديّ.

وقد قسمتُ بحثي هذا إلى مقدّمة وثلاثة مباحث وخاتمة، **فالمقدّمة** في بيان موضوع البحث ومشكلته وأهدافه ومنهجه وخطّته. **والمبحث الأول** في بيان حدّ المسألة وإحصاء ألفاظها. **والمبحث الثاني** في بيان استحقاق هذه الألفاظ همز عيناتها. وقد ذكرتُ فيه الأدلّة على أنها تستحقّ الهمز كسائر ألفاظ هذا الباب. **والمبحث الثالث** في ذكر مذاهب المتقدمين والمعاصرين في تخفيف همز عينات هذه الألفاظ. وقد بينت فيه

إجماع المتقدمين على تخفيفها بين بين، ثم ثنّيت بذكر مذهب بعض المعاصرين الذين جوّزا في باب (آئب) الإبدال المحض، واستوعبت ما عرفتُه من أدلتهم التي أدلَوا بها والتي يجوز أن يُحتجّ بها لهم وإن لم يُدلوا بها، وناقشتُها وبيّنتُ الرأي فيها. وختمت ذلك بذكر أهمّ ما انتهى إليه هذا البحث من نتائج وتوصيات، ثم أتبعت ذلك بثبَت المصادر والمراجع.

وهذا أوان الشروع في البحث.

المبحث الأول:

حدُّ المسألة وإحصاءُ ألفاظها

يَدخل في حدّ هذه المسألة كلّ اسم فاعل على وزن (فاعل) فِعلُه مهموز الفاء معتلّ العين نحو (آئب)، إذ فِعلُه (آبَ) على هذه الصِّفة. ولا فرق بين أن يكون اسم الفاعل مفردًا مذكّرًا كما مثّلتُ أو مؤنّثًا أو مثنًّى أو جمعًا على (فاعلة) و(فاعلَين) و(فاعِلينَ) و(فاعلات).

وقد استقريتُ ما يتناوله هذا الحدّ من الألفاظ المسموعة عن العرب فوجدتّها أحدَ عشر لفظًا، وهي:

١- (آئِبٌ) من آبَ يئوب، إذا عاد.

٢- (آئِدٌ) من آدَه الأمر يئوده، إذا أثقَله وبلغ منه المجهودَ. ومن آد يئيد، إذا اشتدّ وقوِي، فهو بالمعنى الأول متعدٍّ وواويّ، وبالمعنى الثاني لازمٌ ويائيّ.

٣- (آئِرٌ) من آرَها يئِيرها ويئورها، إذا نكحها.

٤- (آئِسٌ) من آسَه يئوسه، إذا أعطاه وعوّضَه، فإذا أُريدَ به معنى القنوط فإنه يكون بالياء (آيِس) لأن عين فعله لم تُعلّ، وهو (أيِسَ)، قال ابن جني (ت٣٩٢هـ): (وينبغي أن يكون قوله:

وما أنا من سَيب الإله بآيسِ

فيمن رواه هكذا غيرَ مهموز العين وأنّ بعد ألف "فاعل" ياءً صحيحة، وذلك أنها لما صحّت في "أيِستُ" صحّت في "آيِس" كما أنها لما صحت في "عوِرَ" و"صيِدَ" صحت في "عاوِر" و"صايِد")[١].

٥- (آئِضٌ) من آضَ يئيض، إذا عاد.

٦- (آئِفٌ) من آفَ يئوف، إذا صارت فيه آفةٌ.

٧- (آئِقٌ) من آقَ يئوق، إذا أشرف على الشيء أو مال عليه، أو أتى بالشؤمِ.

٨- (آئِلٌ) من آلَ يئول، إذا رجع. ولها معانٍ أُخَرُ.

٩- (آئمٌ) من آمَها وآمَ عليها يئُوم ويَئيم، إذا دخّنَ. ومن آمَ الرجلُ والمرأةُ، إذا رجعا عزَبين.

١٠- (آئِنٌ) من آنَ بالشيء وعليه يئُون، إذا رفَقَ به، وبمعنى الرافهِ الوادع أو المستريح. ومن آن يئين، بمعنى تعِبَ، وبمعنى حانَ.

١١- (آئِهٌ) من آهَ يئوه، إذا تأوّهَ[٢].

والمستعمل منها في كلام الناس اليومَ لفظان: (آئب) و(آئل). ولا يكادون يستعملون لفظ (آئل) إلا في نحو قولهم: (مبنًى آئلٌ للسقوط)، أي: صائر للسقوط، إذا أوشكَ أن يَسقط.

المبحث الثاني:

استحقاق هذه الألفاظ همزَ عيناتها

حقُّ العين من هذه الألفاظ أن تُهمز فيقالَ مثلًا: (آبَ، فهو آئب) كما يقال في غير المهموز الفاء: (قال، فهو قائل) و(باع، فهو بائع). وتثبيتُ الحجّة لذلك من وجهين كلاهما راجع إلى حكاية السماع عن العرب:

الأول: دخولها في عموم عبارات المتقدمين التي تقضي بإبدال عين اسم الفاعل من الفعل المعتلِّ العين همزةً من غير أن يستثنوا المهموز الفاء من هذا العموم. من ذلك قول أبي عثمان المازني (ت٢٤٧هـ): (وأما "فاعلٌ" من "قام" و"باع" فإنه يعتلّ ويُهمز موضع العين منه، فتقول: "قائم" و"بائع". وجميع ما أُعِلّ فعلُه فـ"فاعلٌ" منه معتلٌّ)(٣)، وقول أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): (فأما اسم الفاعل من هذه الأفعال المعتلّة عيناتُها فإنها تعتلّ كما اعتلّت أفعالها... وذلك قولهم: "قائل" و"بائع")(٤)، وقول ابن جني (ت٣٩٢هـ): (متى اعتلّت عينُ "فَعَلَ" فوقعت بعد ألف "فاعل" هُمزت البتة لاعتلالها، وذلك نحو "قام، فهو قائم" و"سار، فهو سائر" و"هاب، فهو هائب")(٥). والنصوص في هذا معروفةٌ متوافرةٌ.

فتراهم عمُّوا بهذا الإطلاق جميع ما أُعِلّ موضعُ العين من فعله، ولا يستثنون، فيَدخل في هذا المهموزُ الفاء كما يدخلُ غيرُه، لأن موضع العين من فعله مُعَلٌّ، وذلك قولك مثلًا: (آبَ) و(آلَ) كما تقول: (قالَ) و(باعَ). ولم يكونوا ليَذهلوا عن استثناء المهموز الفاء لو لم يكن داخلًا عندهم في هذا العموم لأن ألفاظَه أحد عشر لفظًا، وبعضُها ذائعٌ ومستعمَل في الحديث النبوي مثل {آئبون تائبون عابدون} وفي كثير من أبيات الشعر، بعضها من شواهد سيبويه، وبعضٌ منها في «المفضليات» و«الحماسة» وغيرها. وهم يفطنون إلى أقلَّ من هذا وأخفَتَ استعمالًا، ولا سيّما أنهم جماعات متعاقبة، وليسوا فردًا واحدًا فيجوزَ أن تعرِض له الغفلة ويستولي عليه النسيان.

الثاني: أنا وجدنا مع الاستقراء الواسع والتتبّع البعيد مقالاتٍ ونصوصًا عن بعض العلماء تجري مَجرى النصّ على سماع الهمز عن العرب في عين بعض الألفاظ المهموزة الفاء، منها القول الصريح، ومنها ما يشبه الإيماء ويَلحق بالقرائن، فمن هؤلاء:

– الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، فإنه قال: (إنما تركت العربُ همز ياء (آية) كما يهمزون كل ياء بعد الألفِ [في «التهذيب»: ألفٍ] ساكنة نحو (قائل) و(غائب) وبابِهِ لأنها كانت فيما يُرى (أَيَّة) على وزن (فَعْلَة)، فثقُل عليهم التشديد فأبدلوه ألفًا)(٦).

وهذا يعني أنه يجوّز أن يكون ظاهرها أنها اسم فاعل على زنة (فاعلة) (آئية) فلما تركوا همزها صارت (آية). وهو يدلّ على أنه يرى أنها إذا جُعِلت اسم فاعل على هذا الوزن فحقُّ عينها أن تكون مهموزة كما تُهمز عين (قائل) و(غائب).

– ابن جنّي (ت٣٩٢هـ)، فقد قال: (وينبغي أن يكون قوله:

وما أنا من سَيب الإله بآيسِ

فيمن رواه هكذا غيرَ مهموز العين وأنّ بعد ألف "فاعل" ياءً صحيحة، وذلك أنها لما صحّت في "أيِستُ" صحّت في "آيِس" كما أنها لما صحت في "عوِرَ" و"صيِدَ" صحت في "عاوِر" و"صايِد". فإن قيل: ولمَ صحّت العين في "أيِست" حتى دعا ذلك إلى تصحيحها في "آيسٍ"؟ فالجواب أن "أيِست" مقلوب على ما تقدم من "يئست"، فكما صحّت فاء "يئِست" صححوا عين "أيِست" إشعارًا بالقلب عنها وأن عينها فاءُ "يئست"، وتلك لا تعتلّ، فـ"أيِست" على هذا "عفِلت")(٧).

وقولُ ابن جنّي هذا يدلّ على أن عين المهموز الفاء تُهمز، وذلك أنه بيَّن أن (آيِس) إنما امتنع همزُها لصحّتها في فعلها (أيِسَ). ولم يذكر علّة أخرى. وهذا يعني أنها إن لم تصِحّ في الفعل فإنها تُهمز، وذلك كـ(آبَ، فهو آئب).

– أبو حيان التوحيدي (ت٤١٤هـ)، فقد قال: (ويقال في فنٍّ آخر: ما الشائف، وما الخائف، وما الزائف، وما السائف، وما الصائف، وما الضائف، وما العائف، وما القائف، وما الرائف، وما النائف، وما الطائف، وما الآئف، وما الحائف؟)(٨).

والشاهد هنا كلمة (الآئف). وهي مهموزة الفاء. وقد دلّ ذكرُه لها بين هؤلاء الكلمات أنها لا تخالفها إلا في الحرف الأول، فأما سائر الحروف فهنّ فيها سواءٌ. ومنها همز العين. وكذلك صنع أبو حيان في ثلاث فقرات سابقات في الصفحة نفسها، فقد مثّل في كلّ فقرة بأمثلة لا فرق بينها إلا في الحرف الأول. وكتبتِ المحقّقةُ كلمةَ (الآيف) بالياء. وهو خطأ بلا شكّ.

– أبو العلاء المعرّي (ت٤٤٩هـ)، فقد قال: (والقول الثالث في "آية" قولٌ يُنسب إلى الكسائي، وهو أن "آية" أصلها "فاعلة"، فإذا صحّ ذلك فلا بدّ من حذف. ولا يكون المحذوف إلا أحد حرفين: الهمزة أو الياء. فإذا قيل: "إن المحذوف همزةٌ" فأصلها "آئية"، فحذفوا الهمزة، وكان حذفها ها هنا أقيس منه في قولهم: "هو شاكُ السلاح" و"مكان هارٌ". وقد حكى الخليل أن العرب قالت: "سؤته سوايةً"، والأصل "سوائية"، فحذفوا الهمزة لما فيها من الكلفة. وقد قالوا: "ناس"، وأصلها "أناس"، فحذفوا الهمزة. وحذفُها في "آية" إذا كانت "فاعلةً" أقيسُ، لأنها وقعت بعد الألفِ والألفُ مجانسة للهمزة، وقبل تلك الألف همزةٌ، وبعد الهمزة المحذوفة ياءٌ، فكان الطرح كالواجب في هذا الموضع. وإذا قيل بهذا القول وجب أن تكون جارية على فِعلٍ أُميتَ، كأنه في وزن "باعَ" من "آية"، فقيل: "آيَتْ تئِيُّ، فهي آئِية" مثل "آمت تئيم، فهي آئمة")[٩].

وهذا نصٌّ أبلجُ يدلّ على استحقاق المهموز الفاء كـ(آئية) و(آئِمة) الهمزَ، وأنه لا فرق بينه وبين غير المهموز الفاء.

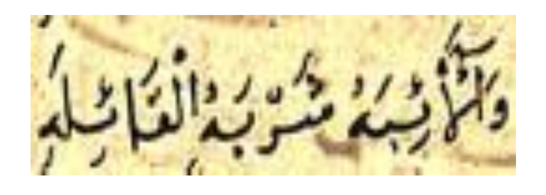
ويساند هذا أيضًا قولُ أبي العلاء المعريّ في شِعره:

وقالوا: يعودُ، فقلنا: يجوزُ بقدرة خالقنا الآئِلِ

إذ قال: (الآئل) بالهمز. وذلك في قصيدة التزم فيها قبل حرف الرويّ حرفَ الهمزة. وقد عنون لها بقوله: (اللام المكسورة مع الهمزة). وجميع أبياتها كذلك[١٠]. وهذه قرينة تدلّ على أنه إنما يَعرف في (آئل) وبابِها الهمزَ.

– الصغَاني (ت٦٥٠هـ)، وذلك في رسم (الآئبة) بالهمز في نسختِه من كتابه «التكملة» التي علّقَ عليها بخطّه يقينًا، على ريبةٍ في المتن أهو بخطّه أم لا[١١].

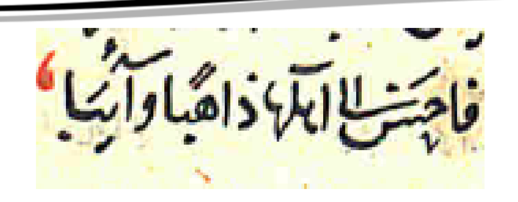
وهذه صورته:



– الصفديّ (ت٧٦٤هـ)، وذلك في كَتْبه بخطّ يده (آئبًا) بالهمز في كتابه «أعوان النصر»[١٢].

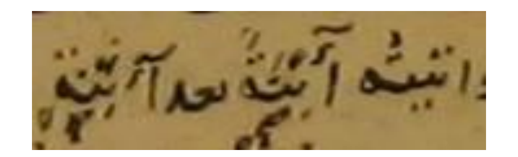
وهذه صورته:





– الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، وذلك في كَتْبِه بخطّ يده (آئل) و(آئنة) بالهمز في نَسخِه لكتاب «التكملة والذيل والصِّلة» للصغاني[١٣].

وهذه صورتهما:



وتحتَ الهمزتين (صحّ) كما ترى.

– ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، فإنه قال: (قوله: "آئبون" بكسر الهمزة بعد الألف. وكثير من الناس يلفظون بياء بعد الألف، وهو لحن)[١٤].

وفي مقالته هذه مع بيان همز العين تخطئتُه أن تُجعَل ياءً. وقد نقلَ كلامَه في النصّ على الهمز أو تابعه عليه نفرٌ من العلماء، منهم الملّا عليّ القاري (ت١٠١٤هـ)[١٥] وابن علّان الصديقي (ت١٠٥٧هـ)[١٦] والأمير الصنعاني (ت١١٨٢هـ)[١٧].

– ابن معصوم المدَنيّ (ت١١٢٠هـ)، إذ قال: (وهو آئِبٌ كـ"قائِم")[١٨]، وقال: (آده الحِمل أوْدًا كـ"أثقلَه"، فهو آئِد له كـ"قائل")[١٩]. وهذا نصّ على الهمز من طريق التمثيل بما هو متيقَّن الهمز، وهو (قائل).

– أحمد الدردير (ت١٢٠١هـ)، قال: ("أو آئل إليه" أي: إلى اللزوم، بهمزتين كـ"بائع" و"بائس". ولا تُبدل الثانية ياء)[٢٠].

المبحث الثالث:

المذاهب في تخفيف همز عينات هذه الألفاظ

ثبَت لنا مما سبق تِبيانه أن عينات هذه المسألة تستحِقّ الهمز في الأصل كسائر نظائرها، وأنه لا فرق بين المهموز الفاء وغيرِه في هذا الاستحقاق. فإذا أريدَ تخفيفُ هذه الهمزة على مذهب أهل التخفيف من العرب فالعلماء مجمعون على أن قياسها أن تُجعل بينَ بينَ، فُتصيَّرَ هنا بين الهمزة والياء. وهذا قياس كلّ همزة متحركةٍ بعد ألف. وعبارات العلماء في ذلك كثيرة متظاهرة، منها قول ابن السراج (ت٣١٦هـ): (وذلك في "المسائل": "المسايل"، يجعلها بين الياء والهمزة)[٢١]، وقول السيرافي (ت٣٦٨هـ): (ولا مذهب للهمزة بعد الألف في التخفيف إلا جعلها بين بين)[٢٢]، وقول أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): (فإن كانت الهمزة المتحركة بعد ألف جعلتَها بين بين)[٢٣]، وقول الزمخشري (ت٥٣٨هـ): (وإن كان ألفًا جُعلتْ بين بين كقولك: سأءَلَ، وتساْؤُل، وقاْئِل)[٢٤].

وقد زعم الزعبلاوي (ت١٤٢٣هـ) أنه (ذهب صاحب «الكليات» إلى جواز قول القائل (بايع) بالياء لأنه يائي، دون (قائل)، فإنه بالهمز لأنه واوي)، قال: (ولم أره في الأمهات)[٢٥].

وهذا وهم منه، وذلك أنا إذا راجعنا كلام الكفويّ صاحبِ «الكليات» (ت١٠٩٤هـ) ألفيناه يقول: (كل "مفاعل" من المعتلّ العين فإنه يجب التصريح فيه بالياء ونقطُها كـ"معايش" و"مشايخ"... وأما نحو "صحائف"... فحقّها ألا تُنقَط لأنه خطأ قبيح، لكن بهمزة فوق الياء أو تحتها. وأما اسم الفاعل فبالياء، لكن "قائل" بالهمزة، و"بايع" بالياء فرقًا بين الواوي واليائي)[٢٦].

وبيِّنٌ أنه لا يدّعي وجوب إبدال (بائع) وأمثالها من اليائي ياءً في النطق بأن يقال: (بايع)، فذلك أمرٌ لا يُتوهَّم على أجهل الناس لأن استحقاق اليائيّ الهمزَ مما لا يخفى على أحد لمجيئه في القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب ولكثرة نصوص العلماء في ذلك، وإنما حديثه هنا عن شأن يتعلّق بالرسم الإملائي المصطلَح عليه في عصره فحسبُ، وذلك أنه لما بيَّن أن (معايش) وبابَها تُكتب ياءً وتُنقَط، وأنّ (صحائف) وبابها تُكتب ياءً مهموزة ولا تُنقَط، تحوَّلَ إلى اسم الفاعل فذكر أن (قائل) تُكتب ياءً مهموزة، وأن (بائع) تُكتب ياءً غير مهموزة، وذلك من أجل الفرق بين الواوي واليائي. وظاهرُ إتباعه هذا الكلام

لـ(صحائف) أنها لا تُنقَط أيضًا هُمِزت أو لم تُهمَز. هذا مرادُه إذا تأمّلتَ. وسواءٌ أصحّ هذا أم لم يصِح فهو خارجٌ عن موضوع مسألتنا.

فهذا إذن مذهب المتقدّمين في تخفيف الهمزة المكسورة بعد ألف، وذلك بأن تُجعل بين بين، أي بين الهمزة والياء. وسواءٌ في ذلك بابُ (قائل) و(آئب) وبابُ (صحائف) و(رسائل) و(مسائل) وغيرِها. ولا يجيزون إبدال الهمزة في مثل ذلك ياءً محضة. وقد نصّ بعضهم على ذلك، قال الثمانيني (ت٤٤٢هـ): (وفي التنزيل ﴿إِلَّا خَآئِفِينَ﴾ [سورة البقرة:١١٤] يجوز أن يُقرأ بتحقيق الهمزة، وبجعلها بين الهمزة والياء. ولا يجوز أن يُقرأ بياء خالصة)[٢٧].

وقال الزمخشري (ت٥٣٨هـ): ﴿مَعَايِشَ﴾ [سورة الحجر:٢٠] بياء صريحة، بخلاف "الشمائل" و"الخبائث" ونحوهما، فإن تصريح الياء فيها خطأ، والصواب الهمزة أو إخراج الياء بين بين)[٢٨].

وقال المطرِّزي (ت٦١٠هـ): (نقطُها [أي: الياء] في نحو "قائل" و"بائع" عامّيّ... ومرّ بي في بعض تصانيف ابن جني أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمِّين بالعلم، فإذا بين يديه جزء فيه مكتوب "قايل" منقوطًا بنقطتين من تحت، فقال أبو علي لذلك الشيخ: هذا خط من؟ فقال: خطي. فالتفت إلى صاحبه كالمغضب، وقال: قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله. وخرج من ساعته)[٢٩]. ونقلَ كلامَ المطرزيّ هذا واعتدّ به المراديُّ (ت٧٤٩هـ)[٣٠] وغيرُه.

وقال العكبري (ت٦١٦هـ): (... فصار اللفظ به "بائعًا" و"قائلًا" و"خائفًا". ويجوز تليين هذه الهمزة لتحركها. ولا يجوز أن تُجعل ياءً خالصة ولا واوًا)[٣١].

وقال ابن الخباز (ت٦٣٩هـ): (... فصار لفظه كلفظ "بائع" و"قائل". وتصحيح الياء فيه خطأ. وقد أولِعت بذلك العامة واللُّحّان من القرّاء)[٣٢].

وقال النِّيليّ: (ت قبل ٧٠٠هـ): (وتصحيح الياء في اسم الفاعل إذا اعتلّت في فعله خطأ ولحن، ولكن يجوز جعلُها بين بين)[٣٣].

وقال ابن هشام (ت٧٦٩هـ): (قلت يومًا: الفقهاء يلحنون في قولهم: "البايع" بغير همز. فقال قائل: فقد قال الله تعالى: ﴿فَبَايِعۡهُنَّ﴾ [سورة الممتحنة:١٢])[٣٤].

وقال الصفاقسيّ (ت١١١٨هـ): (و﴿ٱلۡقَلَٰٓئِدَ﴾ [سورة المائدة:٢] هو بالهمز للجميع. وقراءته بالياء لحن فظيع)[٣٥].

على أني أشُكّ أن يكون أبو عليّ قد قال هذا الكلام الذي حكاه عنه المطرّزي في الحكاية السابقة. وأخشى أن يكون ذلك وهمًا منه، إذ لم أجده في شيء من تصانيف ابن جني التي وصلت إلينا، ولم ينقله عن ابن جنّي أحدٌ قبل المطرّزيّ فيما وجدتُّ، وعلى أن المطرّزي نفسَه لم يسمّ الكتاب الذي نقلَ عنه. وهذا يدلّ على أنه لم يكن بين يديه حين كتب هذا الكلام، وإنما عِوَلُه على الذاكرة، والذاكرةُ خئونٌ.

وعلى أن هذه الحكاية وإن دلّت على أنه لا يجوز تخفيف الهمزة هنا بإبدالها ياءً محضة، وهو أمر معروف غير منكَر كما بيّنتُ، فإن فيها نظرًا من جهة الرسم الإملائيّ، وذلك أنها تزعم أن أبا عليّ جزمَ بأن رسم الهمزة ياءً منقوطة يوجب قراءتها بالياء. وهذا أمر مخالف لاصطلاح كثير من المتقدّمين، وذلك أنهم يفصِلون بين صورة الهمزة وشَكلة الهمزة، فصورة الهمزة عندهم ألف أو واو أو ياء، وقد لا يكون لها صورة. وشكلةُ الهمزة هي رأس العين (ء)، فإذا كتبتَ الهمزة ألفًا أو واوًا أو ياءً بحسَب ما يقتضيه رسمها فقد أصبتَ رسمها، ولا تُسألُ بعدُ عن إثبات رأس العين، إذْ كانت تَجري عندهم مجرى الشكلة كما ذكرتُ، فتكتبها إذن (راس) و(مومن) و(ذيب) وأنت تقرؤها بالهمز. وقد يثبِتون معها رأس العين إمعانًا في الإبانة ونصًّا على إرادة الهمز كما يثبتون الشَّكل كالفتحة والضمة والكسرة أحيانًا. وقد يتركونه كما يتركون الشكل[٣٦].

وقد صرّح عن ذلك ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) إذ قال عن رسم نحو (الأرؤس) هكذا: (بحذف الهمزة والاقتصار على الشكل)[٣٧]، فعدَّ صورة الواو المحذوفة هي الهمزة، وسمّى (ء) شكلًا. ولذلك يقولون: (تُكتب الهمزة ألفًا نحو رأس، وواوًا نحو مؤمن، وياءً نحو ذئب)، ولا يقولون: (على ألف أو على واو أو على ياء)[٣٨] خلافًا للمعاصرين. وكذلك يعدّون صورة الهمزة محذوفة في نحو (الجزء). وفي هذا يقول ابن السراج: (فإن كانت الهمزة طرفًا حُذِفت على القياس، يُكتب "جزء" في الرفع والخفض بإسقاط الهمزة)[٣٩]، ثم فصَّل قليلًا فقال: (إذا كانت الهمزة متحركة بعد ساكن وهي طرَف وحرف إعراب غير متصل بضمير ولا هاء تأنيث لم يُكتب مكان الهمزة شيء في الرفع والخفض، ولكنك تضع مكانه شكلة همزة بعد الحرف الساكن نحو: "جزء")[٤٠]، فعدّ الهمزة في ذلك ساقطة، ولم يرَ (ء) إلا شكلة للهمزة لا صورةً لها. ولأنها شكلٌ والشَّكل لا يلزم إثباته، وكثيرًا ما يُتخفّف منه، فإنا نجدهم ربما مثّلوا الهمزة بالعين كقولهم: (ذئب) تقديره (ذِعب)، و(يسوء) مثل (يسوع) إذ كانوا يكتبونهما في الغالب (ذيب) و(يسو) من غير إثبات رأس العين، فأحوجهم

هذا إلى أن يمثّلوها بالعين ليُعرف أنها مهموزة[٤١]. ولهذه العلّة أيضًا أكثروا من التصنيف في (المقصور والممدود) لأن صورتهما في الكتابة واحدةٌ غالبًا، يَشهدُ على ذلك قول الفراء: (باب الممدود والمقصور مما تتفق كتابته فيُشكِل)[٤٢]، فجعلَ رسمهما متفقًا. ولولا أنهم قد اعتادوا اطّراح صورة رأس العين (ء) ما اتفَقا.

وهذا الأمر –وهو فصلهم بين صورة الهمزة، وشَكلة الهمزة– يقتضي أن يكون رسمُ كلمة (قائل) وبابِها على هذه الصورة: (قايل) مع احتمال الياء باديَ النظر أن تكون منقوطة أو غير منقوطة. وليس لصورة رأس العين (ء) تأثير في ذلك، فهي إن أُثبِتتْ فعلى أنها شَكلٌ كاشفٌ، وإن أُسقِطت لم يكن إسقاطها مخِلًّا بأصل الرسم.

فإذا أقبلنا بعد ذلك على النظر في نقط الياء في نحو (قائل) فسنجده هو المعروف قديمًا، وذلك من وجهين:

الأول: ما نجده من عبارات لبعض العلماء الثِّقات في عصر أبي عليّ الفارسي وبعد عصره تدلّ على نقطهم الياء، فهذا أبو أحمد العسكريّ (ت٣٨٢هـ) –وهو رجل معروف بالتثبّت والتمحيص– يقول: (فـ"العايط" العينُ غير معجمة، وتحت الياء نقطتان: التي لا تَحمل)[٤٣]. وقال أيضًا: (و"أبو نايل" تحت الياء نقطتان)[٤٤]. وقال: ("ويوم الحاير" الحاء غير معجمة، وتحت الياء نقطتان)[٤٥]. وقال: (وفي قريش بنو عايذ، تحت الياء نقطتان)[٤٦]. وهنّ من (عاطَ) و(نالَ) و(حارَ) و(عاذَ). ويُكتبن في رسمنا المعاصر (عائط) و(نائل) و(حائر) و(عائذ).

وهذا الحريريّ (ت٥١٦هـ) يُنشئ رسالةً يسمّيها رقطاءَ أحدُ حروفها منقوط والذي يَليه غيرُ منقوط، ويذكر من جملة الألفاظ (حبائه) و(نائل) و(صنائع) و(يلائم) و(قلائد) و(قائل) و(شائم)[٤٧]. فلولا أنه ينقط هؤلاء الياءات لاختلّ عمود هذه الرسالة، فهو يكتبهن (حبايه) و(نايل) و(صنايع) و(يلايم) و(قلايد) و(قايل) و(شايم) سواء ألحقَ فوق الياءات صورة الهمزة (ء) أم لم يفعل، لأن ذلك لا يعدو أن يكون عندهم شَكلًا.

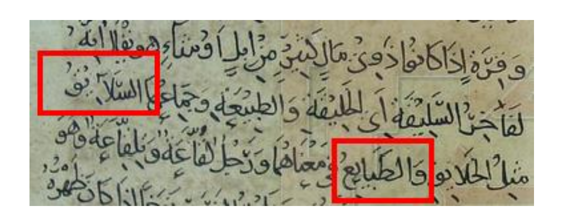
وهذا السَّلامي (ت٥٥٠هـ) يقول: ("طِرْتَ بَغَنائها" بالغين المعجمة وبالنون وبالياء المعجمة باثنتين. و"فُزتَ بحِيائِها" بكسر الحاء وبالياء المعجمة باثنتين بعد الألف)[٤٨]، فهو كما ترى يرسمهما بالياء المنقوطة (غنايها) و(حيايها).

الثاني: أنا نجد نَقْط الياء في كثير من خطوط أهل ذلك العصر، من ذلك نسخةٌ من «المسائية» لأبي زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) منقولةٌ من نسخة أبي عليّ الفارسي نفسِه ومقروءة عليه وعليها خطّه. وقد كُتبت فيها (المسائية) بنقطتين.

وهذه صورتها:

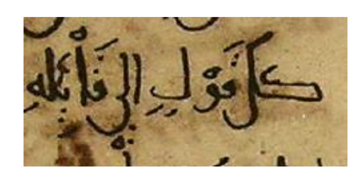


وجاء في النسخة نفسها أيضًا:

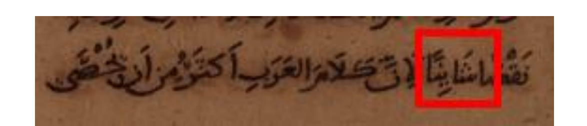


وهذا وحدَه كافٍ في ردّ ما سبقَ من حكاية المطرّزي عنه.

وهذه نسخة أخرى من «دقائق التصريف» لابن المؤدّب (ت نحو ٣٥٠هـ) بخطّ المؤلف نفسِه كتبَ فيها (قائله) بنقطتين:



وهذه نسخة من «الصاحبي» لابن فارس (ت٣٩٥هـ) عليها خطّه نُقِطت فيها الياء:

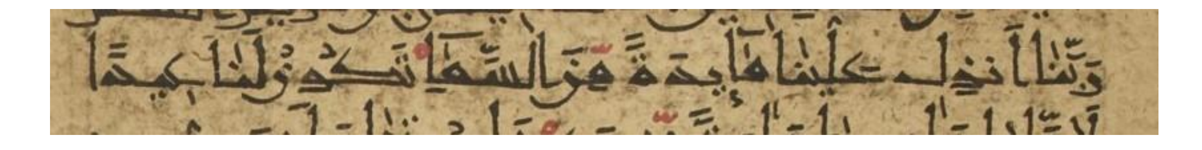




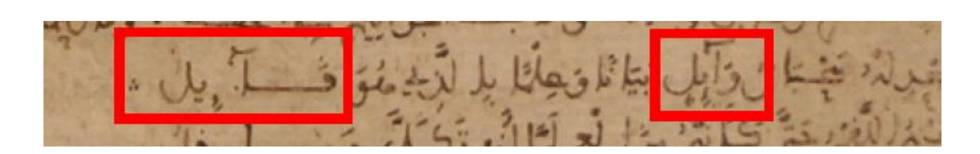
وهذه نسخة من المصحف الشريف بخطّ ابن البوّاب الخطّاط المعروف (ت٤١٣هـ) كتبَ فيها (الطائفين) بنقطتين:



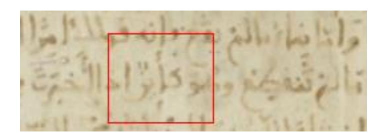
وهذه نسخة أخرى بخطٍّ كوفيّ متأخّر لمصحفٍ قد يكون من نُسَخ القرن الخامس أو السادس الهجري أو قبلهما، وقد نُقطَت فيها ياء (المائدة)[٤٩]:



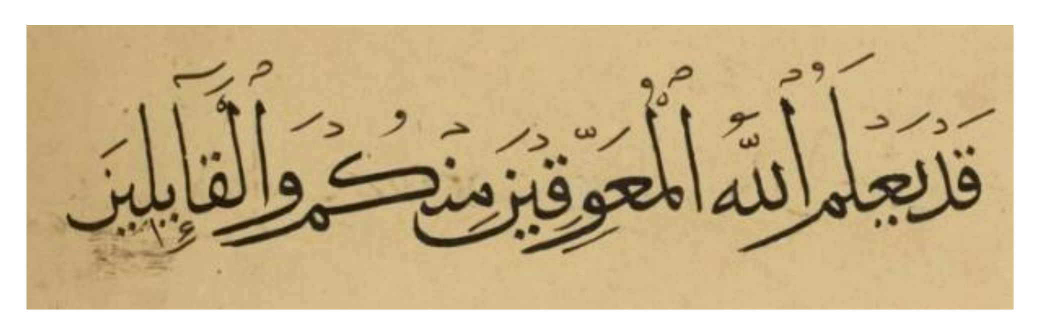
وهذه نسخة من «البيان والتبيّن» بخطّ أبي ذرّ الخُشَنيّ (ت٦٠٤هـ) وقد كتب فيها (وائل) و(قائل) بنقطتين.

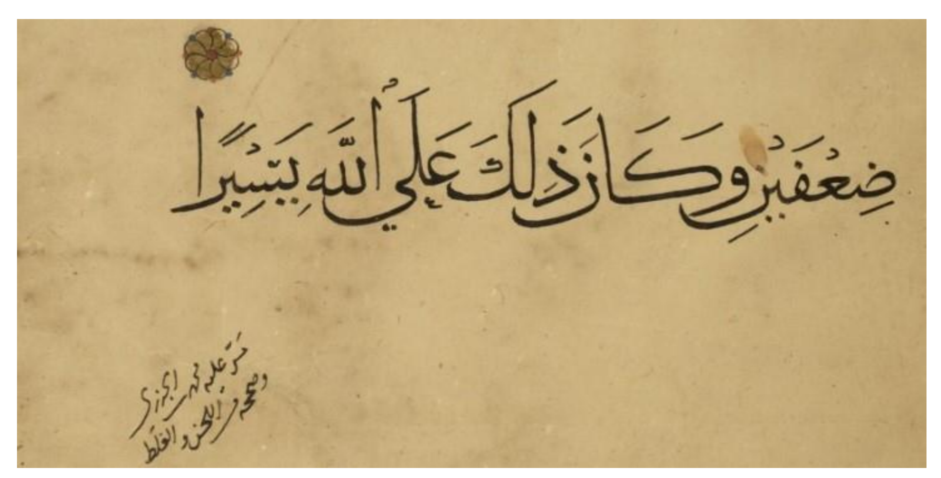


وهذه نسخة من «كتاب سيبويه» بخط ابن خروف (ت٦٠٩هـ)، وقد كتب فيها (كائن) بنقطتين:



وهذه نسخة من مصحف متأخّر قد يكون من نُسَخ القرن الثامن أو التاسع، وفي آخرها خطّ ابن الجزري (ت٨٣٣هـ). وذَكرَ أنه مرّ عليها وأصلحها من اللحن والغلط. وقد كُتِبت فيها (القائلين) بنقطتين[٥٠].





والقياس بعد ذلك ظهيرٌ، فإنه إذا ثبت عندنا أنها ياء فحقّ الياء النقطُ سواء وقعت أولًا أو وسطًا أو طرفًا، وسواء كانت صورة لنفسها أو صورة للهمزة. وإنما تقع الياء صورة للهمزة مراعاةً لمذهب التخفيف، لأنها إما أن تُبدَل ياءً خالصة على هذا المذهب، أو تُليَّن فتكون بين الهمزة والياء، فمثال ما يُبدَل ياءً خالصةً كلمة (ذِئب) لأن تخفيفها (ذِيب). ومثال ما يُليَّن فيكون بين الهمزة والياء كلمة (قائل). وكثير من المتقدّمين ينقطون الياء في النوعين لأن تخفيفها في نحو (ذِئب) بإبدالها ياءً خالصة، فانبغى أن تُرسم ياءً وأن تُنقطَ كما تُنقَط في مثل (دِين)، ولأن تخفيفها في نحو (قائل) بأن تُجعَل بين بين، أي: بين الهمزة والياء. وما كان تخفيفه بين بين فإنه يُصوَّر بصورة حرف العلّة الذي هو بينه وبين الهمزة. وتَصداق ذلك أنهم يكتبون (سأَل) بألف مهموزة مع أن تخفيفها ليس بإبدالها ألفًا خالصة، وإنما هو بالبينية، وذلك بأن تُجعل

الهمزةِ بينها وبين الألف، فكذلك ينبغي رسم (قائل) بياء لأن تخفيف همزتها بجعلِها بين الهمزة والياء. وإذا كانت ياءً فحقّ الياء النقطُ. ولا يوجب نقطُ الياء أن تُنطق في لغة الهمز بالياء كما لا يعني رسم (سألَ) بالألف أن تُنطق في لغة الهمز بالألف.

ويشهَد لذلك قولُ أبي إسحاق الزجّاج (ت٣١١هـ) معلّقًا على ﴿سُئِلَ﴾ [سورة البقرة:١٠٨]: (أجودُ القراءة بتحقيق الهمزة. ويجوز جعلها بينَ بينَ، يكون بين الهمزة والياء فيُلفظ بها (سُيل). وهذا إنما تحكمه المشافهة لأن الكتاب فيه [أي: الكتابة] غير فاصل بين المتحقق [لعلها: المحقَّق] والمُلَيَّن وما جُعِلَ ياءً خالصة)[٥١]. وهذا النصّ يبيّن بيانًا واضحًا أن رسم الحرف المحقّق والمُليَّن –وهو ما كان بين بين– والمجعولِ ياءً خالصة رسمٌ واحدٌ. وذلك يدلّ على أمرين: على نقطِ الياء في (سئِل) كما تُنقط في (سِيْل)، وعلى اعتيادهم إغفال صورةِ الهمزة لأنها عندهم كالشَّكل. وهذا مصداقٌ لما قدّمت ذكرَه.

هذا شرحُ القول في مذهب كثير من المتقدمين في نقطهم الياء إذا كانت صورة للهمزة كنحو (قائل). على أن من المتقدّمين من يدع نقطها سواء كان تخفيفها بالإبدال المحض كـ(ذئب) أم كان بالبينية كـ(قائل). وعلى ذلك استقرّ العمل عند المتأخرين. ومن أقدم من وجدتّه ذهب إلى ذلك زكيّ الدين السعديّ (ت٦٣٩هـ) إذ قال: (ومنهم من جعلها [يعني القصيدة التي آخر عجز بيتها الأول "إنائي"] في حرف الياء. ولم يكن بينها وبين الياء نسبة لأن الياء التي فيها إنما هي همزة، ولا يجوز أن تُنقَط، وإنما هي صورة همزة)[٥٢]. وليس لمنعه النقطَ من حجةٍ إلا اتباع ما رآه من الاصطلاح في عصره. ثم أتْبَعه الكفويُّ (ت١٠٩٤هـ) فقال: (كل "مفاعل" من المعتلّ العين فإنه يجب التصريح فيه بالياء ونقطُها كـ"معايش" و"مشايخ"... وأما نحو "صحائف"... فحقّها أن لا تُنقَط لأنه خطأ قبيح، لكن بهمزة فوق الياء أو تحتها. وأما اسم الفاعل فبالياء، لكن "قائل" بالهمزة، و"بايع" بالياء فرقًا بين الواوي واليائي)[٥٣]. وهو يريد أن الواويَّ كـ(قائل) واليائيَّ كـ(بائع) لا يُنقطان، ولكن الواوي يُهمز دون اليائي. وعلّة هذا عنده الفرق بينهما. وهو رأي غريب لا ينصره الاصطلاح. وقال الضبّاع (ت١٣٨٠هـ): (تركَ نقّاطُ المصاحف نَقط الياء إذا كانت صورة همزة مطلقًا)[٥٤]. وعلى ذلك الرسمُ المعاصرُ[٥٥]. وبه كُتب مصحف المدينة النبوية. وليس لذلك علةٌ إلا طلب الاستخفاف كمِثل إهمال المتقدّمين وبعضِ المعاصرين نقطَ الياء في مثل (القاضِى) مع أن قياسها النقطُ.

فأما دعوى نصر الهوريني (ت١٢٩١هـ) الفَرق بين النوعين، وذلك بتجويز نقط نحو (ذئب) دون نحو (قائل)[٥٦] فدعوى مبتدَعة لا مستندَ لها.

ولكنا نجد كلامًا للواحدي (ت٤٦٨هـ) يخالف هذا، وذلك قوله: (... فقيل: "قائل" و"بائع". هذا هو الأصل. ثم يجوز تخفيف الهمزة فتصير ياءً لأن الهمزة المكسورة إذا خُففت صارت ياءً)(٥٧). وهذا غلطٌ ظاهرٌ، فالعلماء كما ذكرتُ مجمعون على أن قياس تخفيفها إنما هو بأن تكون بين بين. ولو جوّز الواحدي البينية وجعلَه الأصل ثم ثنّى بذكر الإبدال المحض لقلنا: لعلها لغةٌ ثانيةٌ بلَغَتْه. فأما أن يجعل الإبدال المحض هو الوجهَ والأصلَ ولا يذكر البينية فدليل على أنه قد وهِمَ في ذلك.

فقد تبيّن إذن أن حدّ تخفيف همزة باب (قائل) إنما يكون بجعلها بين بين، وعرفنا أيضًا أن وجودها مرسومة بالياء المنقوطة (قايل) سواء وُضعت هُمِزت أو لم تُهمز لا يوجب قراءتها بالياء.

• غير أن بعض المعاصرين ذكروا في تخفيف باب (آئب) وجهًا آخرَ، وهو إبدال عينه ياءً محضةً، فتقول في (آئب): (آيِب). وأول من نعلمُه صرَّح بذلك في عموم هذا الباب نصرٌ الهوريني (ت١٢٩١هـ)(٥٨). ثم إن منهم من أوجبه، ومنهم من جوّزه، فممن أوجبَه ومنع الهمزَ نصرٌ الهوريني كما يُعطيه ظاهر عبارته إذ قال: (وأما ما يجوز إبداله ياءً محضة فيجوز نقطه مثل "مائة" و"فئة" و"رئة" و"الأئمة". نعم إذا كان قبلها ألف مسبوقة بالهمزة نحو "آيل" و"آيس"(٥٩) و"آيب"، تُبدل ياءً حقيقية بمقتضى القياس الصرفي. نظيرُه ما قالوه في جمع "ذؤابة" على "ذوائب"، حيث لم يجمعوه على أصله "ذآئب". وقد ورد من حديث الصحيحين قوله ﷺ: {آيبون تائبون عابدون}. ولم يروه أحد بالهمز)(٦٠).

وذلك قوله: (تُبدل ياءً حقيقية) أي: أن الإبدال ليس من قبيل الجواز كما في نحو (مائة)، بل يقتضي القياس الصرفيّ ذلك. ويَشهد على هذا إلحاقُه لها بـ(ذوائب)، وكلمةُ (ذوائب) يجب إبدالها عند الصرفيين. وكذلك زعمُه أنه لم يروِ "آيبون" بالهمز أحد. فكلّ هذا يُفهم منه أنه يرى الوجوب. وقد قفّى على أثره في ذلك عبد الرحمن الغوابي (ت١٣٤٣هـ)(٦١) والسيّد أحمد الهاشمي (ت١٣٦٢هـ)(٦٢).

وممن جوّزه مع الهمز حسين والي (ت١٣٥٤هـ)(٦٣) ومجمع اللغة العربية بالقاهرة(٦٤) ومؤلفو «المعجم الوسيط»(٦٥). ومن الأحياءِ فخر الدين قباوة(٦٦).

وقد أنكر هذا الوجهَ في التخفيف إن جوازًا أو وجوبًا وردَّ على الهورينيّ مقالتَه هذه أحمدُ فارس الشدياق (ت١٢٩٩هـ)(٦٧) ومحمد محمود التّركزي الشنقيطي (ت١٣٢٢هـ)(٦٨) وأنَستاس الكِرمَلي (ت١٣٦٦هـ)(٦٩) ومحمد بن علي النجّار (ت١٣٨٥هـ)(٧٠) وصلاح الدين الزعبلاوي (ت١٤٢٣هـ)(٧١). قال الشنقيطي: (ولا

عبرة بما كتبه الشيخ نصر الهوريني)، وذكر أنه (خطأ مخالف للقياس والرواية، فلا يجوز التعويل عليه)[٧٢]. وذكر النجار أن ذلك (لا يجيزه سماع صحيح ولا قياس)[٧٣]. وذكر الزعبلاوي أن ذلك مما انفرد به الهوريني، وتبِعه على ذلك حسين والي وأنه (لا سند لهما فيما ذهبا إليه من كلام العلماء)[٧٤].

وقد تفرّق هؤلاء الذين جوّزوا الإبدال المحض من المعاصرين فريقينِ شتّى في الاحتجاج لمقالتهم، فمنهم من يلتمس إثبات الإبدال المحض في عموم باب اسم الفاعل، ثم يدّعيه للمهموز الفاء بالتّبَع، ومنهم من يخصّ به المهموز الفاء. وربما جمعوا بينهما.

وسأذكر ما يستدلّون به من الأدلّة على هاتين الطريقين أو ما يُمكن أن يُتّخَذ دليلًا لهم وإن لم يورده أحدٌ منهم.

الطريق الأولى:

أن يَعمُّوا بدعوى الإبدال المحض عينات جميع أسماء الفاعلين، فيَدخل في ذلك المهموزُ الفاء كما يدخل فيه غيرُه.

والدليل على ذلك ادّعاءُ السماع. وذلك من جهتين:

الجهة الأولى: تجويز بعض العلماء إبدالَ الهمزة المكسورة بعد ألفٍ ياءً من غير تسمية لألفاظ مخصوصة، وهم أبو عُمَر الجرميّ (ت٢٢٥هـ) والزجّاج (ت٣١١هـ). وظاهر هذا أنه سماعٌ عن العرب.

الجهة الثانية: ثبوت السماع في بعض الألفاظ المخصوصة. ومنه:

أ- قراءة حمزة ﴿تايبات﴾ [سورة التحريم:٥] بإبدال الهمزة ياءً عند الوقف.

ب- قراءة ابن كثير في بعض الروايات عنه ﴿شعاير الله﴾ [سورة البقرة:١٥٨] بالياء.

ج- حديث {آيبون تائبون عابدون}.

د- حكاية ابن الأعرابي (ت٢٣١هـ) (الزاير) غيرَ مهموزة.

والجواب عن ذلك أن يقال:

أما الجهة الأولى فإن أول من عرفناه نسب هذا القولَ إلى أبي عُمَر الجرميّ هو أبو العلاء المعرّيّ (ت٤٤٩هـ)، فإنه قال: (و"عجائز". ولا يجوز أن تُجعل همزتها ياءً على رأي سيبويه، ولكن تُجعل همزتها بين بين. وحكى أبو عمر الجرمي أن ذلك جائز)[٧٥]، ثم التبريزي (ت٥٠٢هـ). وقد أجرى ذلك على (صحائف) فقال: (وإذا قلت: "صحائف" فالهمز واجب. ويجوز أن تَجعل الهمزة بين بين. والذي دلّ عليه كلام سيبويه أنه لا يجوز أن تجعلها ياءً خالصة. وقد حكى غيرَ ذلك أبو عُمر الجرمي فزعم أنهم يقولون: "عجايز" بياء خالصة. وكذلك الحكم في كل ما كان على "فعائل")[٧٦].

وحكى ذلك غيرَ منسوبٍ إلى أبي عُمَر أو غيرِهِ السخاويُّ (ت٦٤٣هـ)، قال: (قالوا: "بائع" و"قائل" بالهمز. وقد تُخفف هذه الهمزة بين بين. وقوم من العرب يقلبونها ياءً، وهي أضعف اللغات)[٧٧]. وهو منطوق قول العكبري (ت٦١٦هـ): (قوله تعالى: ﴿من شعائر الله﴾ يُقرأ بغير همز، وهو ضعيف جدًّا)[٧٨]، لأن الحكم بالضعف يدلّ على أنها لغةٌ رديئة مرغوب عنها، وليست لحنًا مكشوفًا. وهو أيضًا مفهوم قوله: (و"الشعائر" جمع "شعيرة"، مثل "صحيفة" و"صحائف". والجيّد همزها لأن الياء زائدة)[٧٩].

وهذه الحكاية التي حكاها أبو العلاء عن الجرميّ حكايةٌ غريبةٌ، إذ لم أجد أحدًا عزاها إليه قبله مع تناولهم لهذه المسألة وكثرة نظرهم فيها وتعرّضهم لها. وليس بمستبعَد أن يكون هذا وهمًا من أبي العلاء، إذِ التبست عليه هذه المسألة بمسألة أخرى شبيهةٍ بها تُنسب إلى الجرميّ غيرَ شكّ، وهي ما يُنسب إليه من أنه يرى ترك الهمز عند تصغير نحو (قائل) و(بائع) خلافًا للجمهور، فيقول فيهما: (قويّل) و(بويّع)[٨٠]. وأبو العلاء حافظٌ علّامة، ولكن لا يبعُد أن يهِمَ في مسألة كهذه ليست من أصول العلم. وقد يشهَد على أنه لم يضبط نسبة هذه المسألة أنه عرض لها في موضع آخر فقال: (هذا موضع استعمله الطائي وغيره، فأما مذهب سيبويه في ذلك فإذا حُمِل عليه كان كالعيب لأنه لا يجعل همزة "حوبائه" وما كان مثلَها إذا خَفّف في هذا الموضع ياءً خالصة، ولكن يكون بين بين، وياءُ "رايه" ياء خالصة لا يجوز قلبها إلى الهمزة في هذا الموضع فيقعُ الاختلاف في الرويّ، فأما غير سيبويه فلا يَبعُد في مذهبه أن يجعل همزة "حوبائه" ومثلِها إذا خفّف ياءً. وهو مذهب ضعيف)[٨١]، فلم يسمِّ الجرميَّ هنا، ولم يقطع بإبدال الهمزة ياءً خالصة على هذا المذهب، وإنما جعله غير مستبعد.

وأما عزو التبريزي هذا القولَ للجرميّ فمعوّل فيه على شيخه أبي العلاء. وهو مكثِر في الأخذ عنه والتأثُّر به. وقد مثّل هنا بعين المثال الذي مثَّلَ به أبو العلاء، وهو (عجائز). ولا ينبغي أن نفهم من قوله:

(وكذلك الحكم في كل ما كان على "فعائل") أنه يقصُره على هذا البناء دون غيرِه، فهو تخصيص لا يُراد مفهومه، وإنما ذكره لأنه كان بسبيلٍ من هذه المسألة، يدلّ على ذلك أن أبا العلاء عمّ بالإبدال لفظ (حوبائه)، وليس هو على بناء (فعائل).

وأما ما ذكره السخاويّ من نسبة الإبدال إلى بعض العرب فقول غُفلٌ مرسَلٌ لم يذكر ناقلَه ولا سمَّى القومَ الذين نسبَ إليهم الإبدال. وظاهر أنه متكئ في ذلك على ما حكاه أبو العلاء أو على ما أذكرُه من بعض القراءات، فلا متعلَّقَ إذن في ذلك. وكذلك العكبري، فإن معتمَده في ذلك على القراءة التي ذكرها. وسيأتي بيانها.

أما نسبة جواز الإبدال إلى الزجّاج فأقدم من رأيناه ذكرها خطّابٌ المارديّ (ت٤٥٠هـ) في كتابه «الترشيح». وهو مفقود، ولكن نقلَ ذلك عنه أبو حيّان (ت٧٤٥هـ) إذ قال: (وفي «الترشيح»: "عجائز" و"قبائل" و"رسائل" بالهمزة. ولا تُحرّك الياء لأنه لا أصل لها في الحركة. وقد يجوز تخفيف الهمزة في هذا كلِّه وقلبُها ياءً، أجازه أبو إسحاق الزجاج. وتخفيف الهمزةِ قياسٌ ماضٍ في هذا وشبهِه)[٨٢].

ولم أجد أحدًا أحال هذا القول إلى شيء من كتب الزجّاج ولا حكاه عنه قبل المارديّ. وقد أطلت البحث والتنقير عن موضعه من كتب الزجّاج حتّى عرفت فيما أظنّ من أين انتزعَه المارديّ، وذلك قول الزجّاج: (فأما ما رواه نافع من ﴿معائش﴾ [سورة الأعراف:١٠] بالهمز فلا أعرف له وجهًا إلا أن لفظ هذه الياء التي من نفس الكلمة أُسكن في "معيشة" فصار على لفظ "صحيفة" فحُمِل الجمع على ذلك. ولا أحبّ القراءة بالهمز، إذ كان أكثر الناس إنما يقرءون بترك الهمز. ولو كان مما يُهمز لجاز تحقيقه وتركُ همزه، فكيف وهو مما لا أصل له في الهمز)[٨٣].

فقد فَهِمَ من قوله: (ولو كان مما يُهمز لجاز تحقيقه وتركُ همزه) أن (معايش) لو كان حقُّ عينها الهمز، أي: مثل (صحائف) و(عجائز) و(رسائل)، لجاز مع تحقيق همزها تركُ همزها، أي: إبدالها ياءً محضة بأن يقال: (صحايف) و(عجايز) و(رسايل). هكذا فهمَ المارديّ.

ولا أرى في كلام الزجّاج هذا ما يَقطع بتجويزه الإبدال المحض، وذلك لأمرين:

الأول: أنه لا يجب أن يكون (ترك الهمز) بالإبدال المحض، بل قد يكون بالتخفيف بينَ بين. وهو معنًى لا ينبو عن غرضه ولا يعاند اتّساقَ حجته، وذلك أنه يريد أن يقول: كيف تُهمز (معايش) وياؤها

أصلية ونحن نجِدهم يفِرّون من الهمز ويتركونه فيما حقّه الهمز نحو (صحائف) لأن ياء مفردها (صحيفة) زائدة، فتجويزهم تركَ الهمز المحقّق في (صحائف) دليلٌ على كراهية همز الياء في (معايش). ولا فرق بين أن يكون تركهم الهمز بجعله ياءً محضة وأن يكون بجعله بينَ بين.

ويشهد على ذلك أنه قال: (لجاز تحقيقه وترك همزه)، ولم يقل: (لجاز همزه وترك همزه)، فذكرُه (التحقيق) يُشعر بأنه أراد بـ(ترك الهمز) تليين الهمز لا الإبدال المحض، كأنه يقول: (لجاز تحقيقه وترك تحقيق همزه).

ومن الشواهد على أنهم قد يريدون بترك الهمز تخفيفَه بينَ بين أن ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ﴾ [سورة البقرة:٢٥٥]: (من لم يهمز قال: "يَوُوده" فخلَفَ الهمزة بواو ساكنة فجمع بينها وبين الواو، فيجتمع ساكنان، فإن شاء ضمّها فقال: "يَوُودُه"، ومن ترك الهمز أصلًا قال: "يَوْدُه")، فعلّق على ذلك ابن جني (ت٣٩٢هـ) بقوله: (... فقوله: "بلا همز" أي: يخففها. كذا أُحسِنُ الظن بهؤلاء المشيخة... وقولُه فيما بعد: "ومَن ترك الهمز أصلًا قال: "يَوْدُه"" يؤكد ما كنا قدمناه من أن قوله: "لا يهمز" إنما يريد به التخفيف لا البدل والحذف، ولولا ذلك لم يَقل: "ومن ترك الهمز أصلًا"، فقوله: "أصلًا" يدل على أنه لا يريد التخفيف الذي كان قدَّمه)(٨٤)، فهذا شاهدٌ صريحٌ بحمد الله.

الثاني: أن الزجّاج قد قال قبل ذلك الكلام: (وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها [أي: معايش] خطأ. وذكروا أن الهمز إنما يكون في هذه الياء إذا كانت زائدة نحو "صحيفة" و"صحائف"، فأما "معايش" فمن "العيش"، الياء أصلية، و"صحيفة" من "الصحف" لأن الياء زائدة، وإنما هُمزت لأنه لا حظّ لها في الحركة، وقد قرُبت من آخر الكلمة ولزمتها الحركة، فأوجبوا فيها الهمز)(٨٥).

فقوله: (أوجبوا فيها الهمز) يريد بذلك أن جميع النحويين البصريين يوجبون همز نحو (صحائف) سواء كان همزًا محقّقًا أو مليّنًا، أي: بين بين. وهذا يعني منعهم الإبدال المحض فيها. وقد حكى إجماعهم على ذلك ولم ينكره ولا خالفه. ولو كان يرى غير رأيهم لبيَّنه ولم يذكره عرَضًا في سياق الاحتجاج لمسألة أخرى، وذلك قوله: (ولو كان مما يُهمز لجاز تحقيقه وتركُ همزه). وبعيدٌ أن يُقدِم على مخالفة إجماعهم ثم يذكرَ ذلك عرضًا من غير تفصيل شافٍ ولا بيانٍ لحجّةٍ ولا دفع لشبهةٍ!

وإذن فلا تثبت نسبة القول بالإبدال المحض إلى أبي عمر الجرمي ولا إلى أبي إسحاق الزجّاج. وعلى أنا لو سلّمنا جدَلًا بأن هذا صريح قولهم فلا يجوز الاحتجاج به من غير معرفةٍ لحججه من سماع أو قياس. ونحن لم نجدهما – لو صحّت نسبة هذا القول إليهما – أدلَيا بشيء من الحجج.

وأما الجهة الثانية فهذا تفصيل القول فيها:

أ- قراءة حمزة ﴿تايبات﴾ [سورة التحريم:٥] بالوقف عليها ياءً. وقد احتجّ بذلك شوقي ضيف (ت١٤٢٦هـ) فذكر أن ابن مهران (ت٣٨١هـ) زعم أن حمزة يقف عليها بإبدالها ياءً، وأحال إلى «النشر» لابن الجزري. وقد بنى على ذلك مجمعُ القاهرة قرارَه بجواز البدل المحض في عين (آئب) وأخواتها[٨٦]. وقد سبقه إلى الاحتجاج بوقف حمزةَ عليٌّ القاري (ت١٠١٤هـ) إذ قال يرُدّ على ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ) تخطئتَه نطقَ (آئبون) بالياء وتلحينَه ذلك: (وكونُ الياء لحنًا إنما هو في الوصل. وأما في الوقف عليه فهو صحيح بلا خلاف كما هو مقتضَى قاعدة الإمام حمزة من القراء السبعة حيث جوّز في مثله التسهيل والإبدال)[٨٧].

ولكن إذا رجعنا إلى «النشر» وجدناه يقول: (فأما إبدال الهمزة ياءً في نحو ﴿خائفين﴾ و﴿جائر﴾ و﴿أولئك﴾ وواوًا في نحو ﴿أبناؤكم﴾ و﴿أحباؤه﴾ فإنني تتبعته من كتب القراءات ونصوص الأئمّة ومن يُعتبر قولهم فلم أر أحدًا ذكره ولا نصّ عليه ولا صرّح به ولا أفهمَه كلامُه ولا دلّت عليه إشارته سوى أبي بكر بن مهران، فإنه ذكر في كتابه في وقف حمزة وجهًا في نحو ﴿تائبات﴾ بإبدال الياء وفي نحو ﴿رءوف﴾ بإبدال الواو. ورأيت أبا علي الأهوازي في كتابه «الإيضاح» [في المطبوع: الاتضاح] حكى هذا عن شيخه أبي إسحاق بن أحمد الطبري وقال: "ولم أر أحدًا ذكره ولا حكاه من جميع من لقيت غيره". قلت: إني راجعت كتاب الطبري «الاستبصار» فلم أره حكى في جميع ذلك سوى بين بين لا غير.

والقصد أن إبدال الياء والواو محضتين في ذلك هو مما لم تُجزه العربية، بل نصّ أئمتها على أنه من اللحن الذي لم يأت في لغة العرب وإن تكلمت به النبط، وإنما الجائز من ذلك هو بين بين لا غير. وهو الموافق لاتباع الرسم أيضًا. وأما غير ذلك فمنه ما ورد على ضعف، ومنه ما لم يرد بوجهٍ. وكله غير جائز في القراءة من أجل عدم اجتماع الأركان الثلاثة فيه، فهو من الشاذ المتروك الذي لا يُعمل به ولا يُعتمد عليه)[٨٨].

وكلام ابن الجزري هذا قاطعٌ بأن القول بإبدال الهمزة في مثل ذلك ياءً لا يعرفه أحد قطّ من الأئمّة ولم يذكروه نصًّا ولا إشارة، وإنما انفرد به ابن مهران مِن دونِهم، فهو أحرى أن يُعدّ وهمًا أو غلطًا، فلا ينبغي إذن أن يؤخذ به أو يُعوَّل عليه.

ب– قراءة ابن كثير في بعض الروايات عنه ﴿شعاير اللهِ﴾ [سورة البقرة:١٥٨] بالياء، حكى ذلك ابنُ خالويه (ت٣٧٠هـ). وقد أبهمَ نسبةَ راويها عن ابن كثير فقال: ("شعاير" بغير همز بعضُ روايات ابن كثير)[٨٩]. وقد لقِفَها أبو حيان (ت٧٤٥هـ) واستشهد بها فقال: (وقرأ ابن كثيرٍ في روايةٍ "شعاير" بالياء)[٩٠]. والظاهر أنه أخذ هذا عن ابن خالويه.

والحقّ أن تخفيف الهمز في بعض الروايات عن ابن كثير ليس قصرًا على (شعائر)، بل يَعُمّ كلّ ما كان موازنًا لـ(فاعل) والمزيدَ عليه كـ(فاعلون)، أو موازنًا لـ(فعائل). ومنه (شعائر)، فمنهم من يشترط أن تكون الهمزة غيرَ أصلٍ، ومنهم من لا يشترط ذلك[٩١].

وهذا التخفيف رواه ابن فُليح عن ابن كثيرٍ، وحكاه عن ابن فُليحٍ ثلاثة: الخزاعيُّ والدِّينوريُّ والحدّادُ. وزعم الخزاعيّ أنه أيضًا رواية البَزيّ ورواية عبد الله بن جبير الهاشمي عن القوّاس عن ابن كثيرٍ. وهذا مخالف لجميع الطرق عن ابن كثير ولما عليه أهل الأداء كما ذكر أبو عمرو الدانيّ (ت٤٤٤هـ). ومن ذلك المتواترُ عن ابن كثير من طريق راويَيه البَزّي وقنبل.

على أن هذا التخفيف ليس بالإبدال المحض، وإنما هو بينَ بين. وقد بيّن ذلك الدانيّ فقال: (وحكم تسهيل الهمز في الضرب المتقدم من حيث كانت مكسورة وقبلها ألف أن يُجعل بين الهمزة والياء فيصير في اللفظ كالياء المختلَسة الكسر، وقولُ الخزاعي في بعض ذلك: "بنبرة" دليل على ذلك)[٩٢].

ومثلُه قول العطار (ت٥٦٩هـ): (وافقَه ابن فُليح فيما كان على "فاعل" و"فاعلة"...)[٩٣]، يريد: وافقَ العُمَريَّ في طريقة تخفيفه للهمز، وكان قد ذكر قبيلَ ذلك أن العُمَري يأتي بخيال الهمزة، أي بتسهيلها بينَ بين، وذلك في روايته عن أبي جعفر المدنيّ[٩٤].

بل صرّح بذلك ابن سِوار (ت٤٩٦هـ) فقال: (فروى الخزاعي عن ابن فُليح تخفيفها بين بين فيما كان على وزن "فاعل"...)[٩٥].

وهذا هو حدّ القياس في تخفيفها، فلا حجّة في هذه القراءة كما ترى. وبه يتبيّن خطأ أبي حيّان أو من نقلَ عنه أبو حيان في دعواه قراءةَ (شعائر) بالياء. وأما كلام ابن خالويه فليس فيه تصريح بذكر الياء، وإنما ذكر أن القراءة بغير همز. وهذا يحتمل أنها تُقرأ بخيال الهمزة، أي بين بين، لا بالهمز الخالص، ويحتمل أن تُقرأ بالياء. ويشهد لهذا أنا نجدهم ربما عبروا عن تخفيف الهمز بترك الهمز. من ذلك قول الخزاعي (ت٤٠٨هـ): (وروى الخزاعي عن ابن فُليح ﴿إِلَّا خَآئِفِينَ﴾ [سورة البقرة:١١٤] غير مهموز)[٩٦]، وقول الشهرزوري (ت٥٥٠هـ): (ابن فُليح عن ابن كثير يترك همز قوله: ﴿طائفين﴾)[٩٧]. وقد علمنا أنهم يريدون بذلك تخفيفه بين بين كما دلّتنا على ذلك النصوص الأخرى. وحسبك بهذا مقالةُ ابن الجزري التي نقلناها آنفًا، إذ ذكر أنه لم ير أحدًا قطّ حكى إبدال الهمزة ياءً في مثل ذلك[٩٨].

ج- الحديث النبوي {آئبون تائبون عابدون}[٩٩]. وقد احتجّ بذلك نصر الهوريني (ت١٢٩١هـ) إذ زعمَ أنه (لم يروِه أحد بالهمز)[١٠٠]. واستشهد به فخر الدين قباوة[١٠١].

وهذه دعوى لا صحةَ لها. وأحسبه عوّلَ في ذلك على رسمها في بعض ما وقع إليه من النُّسَخ بياء منقوطة غير مهموزة (آيبون). وقد بيّنتُ غيرَ بعيد أنّ ذلك لا يوجب قراءتها بالياء. و(لم نقِف على التصريح للعلماء بشيء في هذا اللفظ في الحديث)[١٠٢]، بل صرّح ابن الجزريّ في كلامه الذي نقلناه آنفًا أن نطقها بالياء لحنٌ.

د- حكاية ابن الأعرابي (الزاير) بالياء غير مهموزة، فقد ورد في «اللسان»: (قال ابن الأعرابي: "الزائر" الغضبان بالهمز. و"الزاير": الحبيب. وبيت عنترة يُروى بالوجهين، فمن همز أراد الأعداء، ومن لم يهمز أراد الأحباب)[١٠٣].

قلت: أراد قول عنترة:

حلّت بأرضِ الزائرين فأصـــبحت   عسِـــــرًا عليّ طلابُك ابنةَ مَخرَمِ

ولم أر من احتجّ بهذا النصّ، ولكني ذكرته لأن فيه لمحتجّ مَقالًا.

وليس يسلَّم به، إذ إثبات رسم صورة الهمز لـ(الزائر) الأولى دونَ الآخِرة وهَمٌ فيما أرجِّح، أدَّى إليه نصُّه على الهمز بعد ذكرِه الأُولى، وذلك أنه لا يوجب أن تكون الثانيةُ بغير الهمز، بل هي هي، ونصُّه على همز الأُولى مغنٍ عن نصِّه على همز الثانية. وهذا معروف من سُنن اللُّغويّين أن يُعيدوا ذكر اللفظ لبيان

جميع معانيه. وقولُه: (وبيت عنترة يُروى بالوجهين، فمن همز أراد الأعداء، ومن لم يهمز أراد الأحباب) يَحتمل أن يريد أنه يُفسَّر بالمعنيين، فمن همز فِعْله فقال: (زأر) من الزئير فمراده بـ(الزائرين) الأعداءُ، ومن لم يهمزه فقال: (زار) من الزيارة فمراده بـ(الزائرين) الأحبابُ. وهذا ما يقتضيه حسنُ الظنّ بابن الأعرابي، لأنا إذا جعلنا الهمز وترْكَه لـ(الزائرين) لا للفعل بأن يقال: (الزائرين) و(الزايرين) فإما أن يكون ابن الأعرابي حاذقًا بالتصريف، وإما أن لا يكون كذلك. فإن جعلناه حاذقًا بالتصريف فلا بدّ أن يكون ادّعاؤه تركَ الهمز من طريق الرواية لأنه لا مدخلَ له في القياس إذ القياس يأبى ذلك ويدفعه كما بيّنّا. ولو روى ذلك عن العرب مع حذقه بالتصريف لعلم أن هذه رواية نادرة جدًّا وبعيدةُ الشذوذ لأن ما أصله الهمز وما ليس أصله الهمز كلاهما تُهمز عينه إذا صِيغ منه اسم الفاعل، تقول: (سأل، فهو سائل) و(سالَ، فهو سائل). ولو كان كذلك لاحتفل بها وبسطَ القول فيها ونبّه على شذوذها. وإذن فالحمل على هذا الوجه مستبعَدٌ. وإن لم نجعله حاذقًا بالتصريف فلا مناصَ من أن ننسبه إلى الغلط في مقالته هذا حين فرق بين المهموز وغيره في همزه إذا صار اسم فاعل، وأن ندع تكلّفَ الاحتجاج له والتوجيهِ لكلامه. وربّما قوّى ذلك أن ابن الأعرابي لم يكن نحويًّا، فهذا تلميذه العارف به ثعلب (ت٢٩١هـ) يقول عنه وقد حكى قولَه: ("الحِزاز" جمع "حزيز")، قال: (هذا غلَط من ابن الأعرابي لأنه لم يكن نحويًّا)(١٠٤).

ويشهَد ببطلان هذه الحكاية من جهة النظر أنه إما أن تكون الياء في (الزاير) من (الزيارة) تخفيفًا للهمز مع جواز همزها إذ كان هو الأصل، وإما أن تكون مراعًى بها عينُ الفعل إذ كان غير مهموز.

فأما الاحتمال الأول فمدفوع لأن تخفيف الهمز لا يخصّ ما أصله الهمز، وهو (زائر) من الزئير، دون ما ليس أصله الهمز، وهو (زائر) من الزيارة، بل يعمّهما. ولا يقول بالفَرق بينهما أحدٌ، من قِبَل أن لفظهما واحدٌ وإن اختلف أصل عينِهما، فادّعاءُ أن قراءتها بالهمز توجب أن تكون من الزئير، وأن قراءتها بغير الهمز توجب أن تكون من الزيارة لا يصِحّ.

وأما الاحتمال الثاني فمدفوع أيضًا لأنه لو راعى عين الفعل فعين الفعل مبدَلة ألفًا لأنها (زارَ)، وليست (زوِرَ). فإن أبى إلا الاعتداد بأصلها الأولِ قبل الإعلال فحقّها أن تكون (زاوِر) كما قالوا: (عوِر، فهو عاوِر). ولا وجه لوقوعها بالياء (زاير). على أنه لو ثبَت قولهم: (زاير) بالياء من (الزيارة) فلا يعدو ذلك أن يكون شذوذًا، فلا يُقاس عليه.

وإذن لا ينبغي أن يُلتفت إلى هذه الحكاية.

على أنّ قصارى ما تدلّ عليه هذه الأدلّة لو صحّت تجويزُ الإبدال ياءً مع كينونة الهمز هو الأصلَ. وعامة المعاصرين يلزِمون المهموز الفاء كـ(آيب) الياء مع أخذهم في سائر كلامهم بلغة تحقيق الهمز، حتى إنهم ليهمزون عين ما سوى المهموز الفاء من باب اسم الفاعل كـ(قائل) و(بائع). وفي هذا تلفيق بين مذهبين.

الطريق الثانية:

أن يدّعوا فرق ما بين مهموز الفاء من هذا الباب وبين غيرِ المهموز الفاء فيوجبوا أو يجوّزوا إبدال عين المهموز الفاء ياءً كـ(آيب) دون ما ليس بمهموز الفاء كـ(قائل) و(بائع). ولهم في هذا حججٌ مختلفة، منها ما هو عامّ لأفراد المهموز الفاء، ومنها ما يتناول بعضها، غيرَ أن له حكم العامّ لعدم الفرق المؤثّر.

والحجج هي:

الأولى: مقالات بعض العلماء. ولم أجد من ذلك إلا مقالة واحدة، وهي قول السهيلي (ت٥٨١هـ): (وذَكرَ شعر بديل بن أمّ أصرم، وفيه: "غير آيل". هو فاعل من "آل" إذا رجع، ولكنه قلبَ الهمزة التي هي بدل من الواو ياء، لئلا تجتمع همزتان. وكانت الياء أولى بها لانكسارها)[١٠٥].

ولم أرَ من احتجّ بهذه المقالة من أصحاب هذا الرأي، ولكن لهم فيها متعلَّقًا. ولست أرى فيها حجّة قائمة، لأن السهيلي إنما يفسِّر البيت كما وقع بين يديه في «سيرةِ ابن هشام». وقد رآه غيرَ شكٍّ على هذه الصورة (آيِل)، وهذه الصورةُ تحتمل كما شرحنا آنفًا أن تُقرأ بالهمز وأن تُقرأ بالياء، فسبقَ إلى قلبه حين رأى الهمزة التي هي فاءٌ للكلمة أن الشاعر أبدل الهمزة الثانية ياءً كراهية منه لالتقاء همزتين في كلمة. وإذا علمنا أن النصّ نفسه لا يوجب ذلك، وعلمنا من استقراء نصوص العلماء في هذا الباب أنهم لم يجيزوا ذلك، بل يمنعونه، وعلمنا أن السهيليّ متأخّر عن زمن الرِّواية، فلا يُمكن أن يكون قد سَمع هذا البيت من قائله أو ممن يرويه رواية متصلةً عن قائله، عرَفنا أنه لا حجةَ في كلامه هذا. وعلى أن كلامه هذا إنما يتناول كلمةً بعينها، وهي (آئل)، فلو سلّمنا جدَلًا أنها مسموعة لما وجبَ أن تتعدّاها إلى عامة ألفاظ هذا الباب.

الثانية: القياس على جمع العرب (ذؤابة) على (ذوائب)، إذ نكّبوا أن يقولوا: (ذآئب) فأبدلوا الهمزة واوًا، وذلك لاستثقالهم اجتماع همزتين بينها ألفٌ، فكذلك باب (آئب)، إذ همزُ العين منها يفضي إلى مثل ذلك.

وقد احتجّ بذلك نصر الهوريني[١٠٦]. واحتجّ فخر الدين قباوة بثِقَل اجتماع همزتين بينهما ألفٌ من غير أن يذكر (ذوائب)[١٠٧]. واحتجّ حسين والي ومجمعُ القاهرة بثبوت الثِّقَل من غير بيانٍ لحدّ الثِّقل ولا تمثيلٍ له بـ(ذوائب) أو غيرها[١٠٨].

والجواب عن ذلك من وجهين:

الأول: أنا لو سلّمنا بقول النحويين في توجيه هذه المسألة، وهو أن (ذوائب) جمع (ذؤابة) بهمزة بعد الذال وأنهم إنما حوّلوها واوًا فرارًا من اجتماع همزتين، فإنهم يحملون ذلك على الشذوذ إذ لم يُسمع في غير هذه الكلمة. على أن الأخفش (ت٢١٥هـ) يقصره على الجمع دون المفرد، وذلك لثِقَله ولأن السماع لم يَعْدُه. ومنهم من عكس هذا القول. ولعل الصواب ما ذكرتُ[١٠٩]. وعلى هذا فإن باب (آئب) لا يدخل في قياس (ذوائب) عند النحويين لأنه مفرد، بل لو كان جمعًا لم يسُغ قياسه على (ذوائب) لشذوذها عندهم.

الثاني: أن ها هنا توجيهًا آخر للإبدال الواقع في (ذوائب) أراه أسدَّ وأصوبَ، وهو أن تكون (ذوائب) جمعًا لـ(ذُوَابة) بالواو على لغة التخفيف، وذلك أن التخفيف وإن كان عارضًا طارئًا فربما اعتدّوا به، من ذلك جمعُهم (نبيّ) على (أنبياء)، فعاملوه معاملةَ الناقص كـ(أغنياء) و(أشقياء) مع أن أصله الهمز. ومنه جمعهم (كاس) بالتخفيف على (أكواس). وشاهده قول العَرْجيّ:

فبِتّ أُســـقَى بـأكواسٍ أُعَـلّ بهـا ... من باردٍ طاب منها الطعْمُ والنَّسَمُ[١١٠]

وهو قرشيّ حجازيّ، مِن لغته التخفيفُ.

ومنه أيضًا جمعهم (خطيّة) على (خطايا). و(خطيّة) تخفيف عارض، فاعتدّوا به وبنَوا الجمع عليه. وليست هي مبنية على (خطيئة). ولو كانت كذلك لقالوا: (خطائئ)[١١١]. ولعل منه أيضًا قولهم: (تهنئة) و(تخطئة) على أن تكون مصدر (هنّيت) و(خطّيت) على تخفيف الهمز بالإبدال، فتكون نظير (عزّيته تعزِية) من المعتلّ اللام. وحقّها أن تكون (تهنيَة) و(تخطيَة) بالياء. وينبغي لمن لغته الهمز أن يقول في مصدرهما: (تهنيء) و(تخطيء) مثل (تعظيم) و(تعليم).

فإذا كان الأمر كذلك فالظنّ أن أهل التخفيف استعملوا (ذوائب) أولُ ثم ثم استملحها من ليس من لغتهم التخفيف وخفّت عليهم فأخذوا فيها خاصّةً بمذهب أهل التخفيف وخرجوا عن قياس لغتهم، ولم يفعلوا هذا في سائر نظائرها. وقد تصنع العربُ ذلك. وله شواهد، منها غلبة (نبيّ) بترك الهمز على (نبيء)، إذ

استعملها من لا يهمز كما استعملها عامة من يهمز. ومنه شيوع (خطايا) في لغة من يقول: (خطيّة) ولغةِ أكثرِ من يقول: (خطيئة). وبعضهم يقول: (خطائئ) فيلزم قياس لغته. ومنه شيوع (تهنئة) و(تخطئة) ونحوِهما في لغة من يقول: (هنأته) و(خطأته) أكثر من شيوع (تهنيء) و(تخطيء). ومنه استعمال أكثر العرب مَن يخفّف منهم ومَن يحقّق لـ(يرَى) بترك الهمز جنوحًا إلى لغة التخفيف في هذه الكلمة دون أمثالها كـ(ينأى) و(يبأى). ومنه استحسان أكثر أهل التحقيق (أرجيت) و(هم مرجون) بالإبدال كما هو لغة أهل التخفيف، وهم لا يفعلون ذلك بأشباهها كـ(كأنبأت) و(أقرأت). ومنه في غير باب تخفيف الهمز اتفاقُ جمهورهم على كسر همزة (إخال) على لغة التَّلتلة حتى من ليس من أهل هذه اللغة، وذلك في هذه الكلمة بعينها دون أمثالها كـ(أخاف) و(أهاب). ومنه استحسان عامتهم أن يقولوا: (نِعْم) و(بِئْس) بكسر الأول وإسكان الثاني مع أن أصلها (نَعِمَ) و(بَئِس)، يقول ذلك من ليس من لغته التخفيف إذ لا يقول مثلًا: في (شَهِدَ): (شِهْدَ). ومنه إجماعهم على أن يقولوا في جمع (عَيْر): (عَيَرات) فيأخذوا بلغة هذيل في هذا اللفظ خاصةً. ولا يرتكبون ذلك في سائر الألفاظ(١١٢).

وهذا نمطٌ طريفٌ من تركيب اللغات وتداخلها.

وعلى ذلك فلو قال قائل: (ذآئب) تفريعًا على لغة الهمز لم أره مخطئًا، ولكن الأجود إبدال الهمزة الأولى واوًا (ذوائب) لأنه المسموع عن العرب.

وإذن يبطل على هذا الوجهِ الثاني القولُ باستثقالهم التقاءَ همزتين بينهما ألفٌ، ولا يكون لهم في (ذوائب) متعلَّقٌ فضلًا عن أن يُحمل عليها غيرُها جمعًا كان أو مفرَدًا. وقد أومأ إلى هذا التخريج رضيُّ الدين الإستراباذي إيماءة عجلَى، فجعل هذه العلّة جزءًا من علّة مركّبة، ولم يحتجّ لها، ولا أورد لها شيئًا من النظائر(١١٣).

ويدلُّ على ضعف ما زعموه أنا نجد في كلامهم التقاء همزتين بينهما ألفٌ من غير أن ينكُلوا عن ذلك أو يفِرّوا منه، من ذلك بناؤهم الجذر على هذا الحدّ كقولهم: (آء)، وهو نوع من الشجر. وقولهم: (رئاء) و(ضِئاء) و(أنبئاء) و(سَوْآء) وغيرَها. ويقوّي هذا قول بعضهم: (آئِمّة) إذِ استثقل التقاء همزتين لا فاصلَ بينهما في (أئِمّة) فلاذ إلى الألف فأحلّها بينهما التماسًا للخفّة.

وأمر آخر، وهو أنه لو صحّ ما زعموه لكان الوجهَ أن يخفّفوا الهمزة الثانية في (ذآئب) ثم يكونَ التخفيف بجعلها بين بين أو بإبدالها ياءً محضةً فيقال: (ذآيِب) كما قالوا في (أئِمّة): (أيِمّة) بالإبدال وبالتسهيل بين بين.

ولقد أحسن الرضيّ في قوله: (وإذا اجتمع في كلمة همزتان وبينهما ألف لا تُقلب واحدة منهما اعتدادًا بالفاصل، ألا ترى إلى مذهب من أراد الجمع بينهما بلا تخفيف كيف يزيد بعضهم ألف الفصل فيقول: (آئِمّة) حتى لا يكون اجتماع همزتين، فكيف لا يُعتد بالألف الموجودة فاصلًا؟ وأما قلب همزة (ذوائب) واوًا على سبيل الوجوب فلكونه أقصى الجموع، ولكون واحده –أي: ذؤابة– مقلوبًا همزته في الأغلب واوًا كما هو قياس التخفيف في مثله، ومع هذا كله التزامُ القلب في هذا الجمع على غير قياس، ورآه الأخفش قياسًا، تُقلب الهمزة الأولى عنده في مثله واوًا وجوبًا لاجتماع الهمزتين والفاصلُ ضعيف. وليس بوجه، لأن القياس مع اجتماع الهمزتين تخفيف الثانية لا الأولى)(١١٤).

فهذا عرضٌ لأدلّة القائلين بإبدال عينات باب (آئب) ياءً محضة جوازًا كان ذلك أو وجوبًا. وقد ناقشتُها وامتحنتُها فتبيّنَ سقوطها جميعًا. وبسقوطها يتعيّن القول بمنع هذا الإبدال. على أن من يجيز الإبدال على لغة تخفيف الهمز لا يَطْرد مذهبَه، فهو يُجري هذا الباب على لغة التخفيف، ولكنه لا يلتزم بذلك في سائر ما يُهمَز، فلا يقول مثلًا في (رأس): (راس) ولا في (ذئْب): (ذِيب) ولا في (يسأل): (يسَل) وهكذا. وهذا تلفيقٌ بين المذاهب.

الخاتمة

انتهى البحث إلى نتائج، منها:

– أن ما جاء من باب (آئب) يبلغ أحد عشر لفظًا.

– أنا لم نجد للعلماء كلامًا يخصّ باب (آئب) سواء بالنصّ على همز عينه أو بالنص على إبدالها ياءً محضة، وإنما لهم عبارات تشمل باب (قائل) من غير أن تستثني منه المهموز الفاء كـ(آئب)، وهي تقطع باستحقاقه الهمز. ولهم نصوص وخطوط في بعض ألفاظ هذا الباب كلها تدلّ على أنهم يرون فيها الهمز وأنه لا فرق عندهم بين المهموز الفاء كـ(آئب) وغير المهموز الفاء كـ(قائل)، إلا عبارةً واحدة للسهيلي فسّر بها إبدال همزة (آيل) ياءً بكراهية اجتماع همزتين، ولم يحكِ في هذا سماعًا ولا عمّ به جميع ألفاظ الباب. وقد بيّنتُ بطلان التعويل على عبارته هذه.

– أن قياس تخفيف الهمزة في بابَي (قائل) و(آئب) أن تُجعل بين بين، ولا يصِحّ إبدالها ياءً محضة كما نصّوا على ذلك. ولم نقف على أحد من المتقدمين فصَل بين باب (قائل) وباب (آئب) فخصَّ باب (آئب) بأن قياس تخفيف همزته أن تُبدل ياءً محضة.

– أنه لا يَثبت على التحقيق ما نُسب إلى الجرمي والزجّاج من تجويزهما إبدال العين ياءً محضة في أبواب (قائل) و(آئب) و(صحائف) ونحوها، ولم يثبت أيضًا سماع صحيح يسوّغ ذلك.

– أن أول من نعرفه ادّعى إبدال همزة (آئب) وبابها ياءً هو نصر الهوريني (ت١٢٩١هـ)، وتابعه على ذلك نفر من المعاصرين، منهم من يَظهر من كلامه القول بالوجوب، ومنهم من يرى الجواز. وقد ردّ على الهوريني جماعة من علماء عصره منكرين عليه هذا القول.

– أنه يجوز رسم باب (قائل) و(آئب) بالياء المنقوطة سواء هُمِزت أم لم تُهمز، وأن ذلك صنيع كثير من المتقدمين، وأن رسمها كذلك لا يوجب قراءتها بالياء، وأنه لا يصِحّ ما نسبه المطرّزي إلى أبي علي الفارسي من إنكاره نقط هذه الياء.

وإني لأوصي بعد ذلك بهمز ياء (آئب) و(آئل) وبابِهما رسمًا ونطقًا.

الهوامش

(١) «المخصص ١/٢٨٢– ٢٨٣».

(٢) تجدها في موادّها المذكورة في «تاج العروس» مثَلًا وفي عامّة المعاجم.

(٣) «المنصف ١/٢٨٠».

(٤) «التكملة ٥٨٩– ٥٩٠».

(٥) «التصريف الملوكي ٦٨».

(٦) «التفسير البسيط ٢/٤٢٢– ٤٢٣» للواحدي. وهو في مخطوطة «تهذيب اللغة ل/٧٤٧/ب». وقد سقط من المطبوع كما سقطَ كثيرٌ غيره. ونسبه الأزهريّ إلى كتاب «المصادر» للفرّاء. وهو ثابت في «اللسان ١/٢٠٧».

(٧) «المخصص ١/٢٨٢– ٢٨٣».

(٨) «البصائر والذخائر ٥/٦٩».

(٩) «رسالة الملائكة ١٠٥– ١٠٦».

(١٠) «اللزوميات ٢/٢٥٥– ٢٥٦».

(١١) نسخة مراد ملا المحفوظة برقم ١٧٩٤، ل٧/ب. وانظر «اللسان» حاشيةَ المحقّق ١/٢٢٢.

(١٢) نسخة لاله لي المحفوظة برقم ١٩٩٦، ل٩٦/ب.

(١٣) نسخة فاضل باشا المحفوظة برقم ١٥٢٢، ل١١٤/أ، و ٢١٢/ب.

(١٤) «مفتاح الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين ل١٩/ب».

(١٥) «مرقاة المفاتيح ٤/١٦٨٠».

(١٦) «الفتوحات الربانية ٥/١٢٨» و«دليل الفالحين ٦/٤٥٩».

(١٧) «التحبير ٤/٢٤٠».

(١٨) «الطراز الأول ١/٢٨٨».

(١٩) «الطراز الأول ٥/٢١٦».

(٢٠) «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣/٣٣٣».

(٢١) «الأصول ٢/٤٠٠».

(٢٢) «شرح كتاب سيبويه ١٤/٩١».

(٢٣) «التكملة ٢٣٢».

(٢٤) «المفصل ٣٦٣– ٣٦٤».

(٢٥) «دراسات في النحو ٤٤١».

(٢٦) «الكليات ٨٤٢».

(٢٧) «شرح التصريف ٥٠٥».

(٢٨) «الكشاف ٢/٥٧٤».

(٢٩) «الإيضاح في شرح المقامات الحريرية ل٢٥/ب – ٢٦/أ».

(٣٠) «شرح الألفية ٢/٥١١».

(٣١) «اللباب في علل البناء والإعراب ٤١٢/٢».

(٣٢) «الغرة المخفيّة ٥٢٣».

(٣٣) «الصفوة الصفية ٦٢٠/٤».

(٣٤) «مغني اللبيب ٨٣٦».

(٣٥) «غيث النفع ٢٠١».

(٣٦) انظر في عدّ الهمزة شكلًا «الخطّ ١٠» للمبرّد، و«الكتاب ٩٩» لابن درستويه، وغيرَهما.

(٣٧) «الكتاب ٣٠».

(٣٨) انظر مثلًا «الخط ١١٣» لابن السراج، و«الخط ٤١» للزجاجي.

(٣٩) «الخط ١١٢».

(٤٠) «الخطّ ١١٣».

(٤١) انظر مثلًا «الهمز ٢٤» لأبي زيد، و«الكتاب ٨٣/٤» لسيبويه، و«القوافي ٢٣» للأخفش.

(٤٢) «المنقوص والممدود ١٦».

(٤٣) «شرح ما يقع فيه التصحيف ٣٣٢».

(٤٤) «شرح ما يقع فيه التصحيف ٣٩٦».

(٤٥) «شرح ما يقع فيه التصحيف ٤٤٨».

(٤٦) «شرح ما يقع فيه التصحيف ٤٧٣».

(٤٧) «مقامات الحريري ١٩٠– ١٩٣».

(٤٨) «التنبيه على الألفاظ في الغريبين ٢٨٧». وقد أعيا فهمُ ذلك على المحقّق كما في تعليقه.

(٤٩) محفوظ بمكتبة باريس الوطنية برقم ٦٤٣٠.

(٥٠) محفوظ بمكتبة باريس الوطنية برقم ٥٨٤٥.

(٥١) «معاني القرآن وإعرابه ١٩٢/١».

(٥٢) «التبيان في شرح الديوان ٢١/١» أي: ديوان المتنبي. وهو منسوب إلى العكبري. وصواب نسبته إلى السعدي، انظر في ذلك بحثَ «التبيان لا للعكبري ولا لابن عدلان» لعبد الرحمن الهليل.

(٥٣) «الكليات ٨٤٢».

(٥٤) «سمير الطالبين ١٦١».

(٥٥) انظر مثلًا «المطالع النصرية ١٦٨، ١٦٩، ٢٢٢» و«الإملاء ١٥٦» لحسين والي، و«المفرد العلم في رسم القلم ١٠٧».

(٥٦) «المطالع النصرية ١٦٨، ١٦٩، ٢٢٢».

(٥٧) «التفسير البسيط ٣٩/٥».

(٥٨) «المطالع النصرية ١٦٩».

(٥٩) الصحيح أن (آيس) لا تدخل في هذه المسألة كما مرّ.

(٦٠) «المطالع النصرية ١٦٩».

(٦١) «هبة الرحمن ٦١».

(٦٢) «المفرد العلم في رسم القلم ١٠٧».

(٦٣) «الإملاء ١٥٦».
(٦٤) «الألفاظ والأساليب ٢/٩١- ٩٣».
(٦٥) مادة (آب) ص٣٢.
(٦٦) «علم الصرف ٣٧، ٨٢» له و«الممتع الكبير ٢١٨، الحاشية» لابن عصفور و«شرح الألفية ٢/٥١٠، الحاشية» للمرادي.
(٦٧) «الجاسوس على القاموس ٣٨».
(٦٨) «المخصص ٨/١٧٨- ١٧٩، الحاشية» الطبعة الأميرية.
(٦٩) «مجلة الرسالة، العدد ٤٩٧، ص٣٢».
(٧٠) «لغويات وأخطاء لغوية شائعة ١٥- ١٩».
(٧١) «دراسات في النحو ٤٤٠- ٤٤٢».
(٧٢) «المخصص ٨/١٧٨- ١٧٩، الحاشية».
(٧٣) «لغويات وأخطاء شائعة ١٩».
(٧٤) «دراسات في النحو ٤٤١».
(٧٥) «رسالة الملائكة ١٧٤ – ١٧٥».
(٧٦) «شرح ديوان أبي تمام ١/٣٢».
(٧٧) «سفر السعادة ١/١٠٦».
(٧٨) «إعراب القراءات الشواذ ١/٢١٨».
(٧٩) «التبيان في إعراب القرآن ١/١٣٠».
(٨٠) «شرح كتاب سيبويه ١٣/١٧٢» للسيرافي.
(٨١) «شرح ديوان أبي تمام ٢/٢٠٢».
(٨٢) «ارتشاف الضرب ١/٢٦٠ – ٢٦١».
(٨٣) «معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢١».
(٨٤) «المحتسب ١/١٣٠- ١٣١».
(٨٥) «معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢٠».
(٨٦) «الألفاظ والأساليب ٢/٩١- ٩٣».
(٨٧) «الحرز الثمين للحصن الحصين ٢/٩٢٠».
(٨٨) «النشر ٢/٥٣٩، ٥٤٠».
(٨٩) «مختصر في شواذ القرآن ١٨».
(٩٠) «ارتشاف الضرب ١/٢٦١».
(٩١) انظر مثلًا «المنتهى ١/٤٩٥» للخزاعي و«جامع البيان ٢/٦٠٨ – ٦٠٩» للداني و«الكامل ٢/٨٢٩» للهذلي و«المستنير ٣٧٨» لابن سِوار و«روضة المعدَّل ١/٤٧١» و«المبهج ١/١٩٤» لسبط الخيّاط و«المصباح ١/٣٨٦- ٣٨٧» للشهرزوري و«غاية الاختصار ١/٢٠٧» للعطّار.
(٩٢) «جامع البيان ٢/٦٠٩».
(٩٣) «غاية الاختصار ١/٢٠٧».

(٩٤) «غاية الاختصار ٢٠٥/١».

(٩٥) «المستنير ٣٧٨».

(٩٦) «المنتهى ٤٩٥/١».

(٩٧) «المصباح ٣٨٦/١».

(٩٨) «النشر ٥٣٩/٢، ٥٤٠».

(٩٩) رواه البخاري (١٧٩٧) ومسلم (١٣٤٢).

(١٠٠) «المطالع النصرية ١٦٩».

(١٠١) «شرح الألفية ٥١٠/٢، الحاشية» للمرادي.

(١٠٢) «لغويات وأخطاء شائعة ١٧».

(١٠٣) «لسان العرب ٧/ ٦».

(١٠٤) «يوم وليلة» لأبي عمر الزاهد في «مجلة معهد المخطوطات مج٢٤، ج٢، ص٣٠٦- ٣٠٧».

(١٠٥) «الروض الأنف ٨٣/٧».

(١٠٦) «المطالع النصرية ١٦٩».

(١٠٧) «شرح الألفية ٥١٠/٢، الحاشية» للمرادي.

(١٠٨) «الإملاء ١٥٦» و«الألفاظ والأساليب ٩١/٢- ٩٣».

(١٠٩) انظر في هذا مثلًا «شرح كتاب سيبويه ١٦٨/١٣» للسيرافي و«المسائل الحلبيات ٥١- ٥٥» و«مختار تذكرة أبي علي الفارسي ٢٥٤، ٢٦٣» و«الممتع الكبير ٢٤٠» و«شرح شافية ابن الحاجب ٥٨/٣- ٥٩» للرضيّ و«ارتشاف الضرب ٢٦٩/١».

(١١٠) «الأغاني ٤٠٣/١».

(١١١) «البسيط ٦٣٩/٣» لابن العلج.

(١١٢) «الكتاب ٦٠٠/٣».

(١١٣) «شرح شافية ابن الحاجب ٥٨/٣- ٥٩».

(١١٤) «شرح شافية ابن الحاجب ٥٨/٣- ٥٩».

ثبَت المصادر والمراجع

• المخطوطات:

١- أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي. نسخة محفوظة بمكتبة لاله لي برقم ١٩٩٦.

٢- الإيضاح في شرح المقامات الحريرية للمطرزي. نسخة محفوظة بمكتبة حاج سليم آغا برقم ٩٧٣.

٣- البيان والتبين للجاحظ. نسخة محفوظة بمكتبة فيض الله برقم ١٥٨٠.

٤- التكملة والذيل والصلة للصغاني. نسخة محفوظة بمكتبة مراد ملا برقم ١٧٩٤. ونسخة أخرى محفوظة بمكتبة فاضل باشا برقم ١٥٢٢.

٥- تهذيب اللغة للأزهري. نسخة محفوظة بمكتبة كوبرلي. فاضل أحمد باشا برقم ١٥٢٦.

٦- دقائق التصريف لابن المؤدب. نسخة محفوظة بمكتبة شهيد علي باشا برقم ٢٥٥٢.

٧- الصاحبي لابن فارس. نسخة محفوظة بمكتبة ولي الدين أفندي برقم ٣١٢٩.

٨- الكتاب لسيبويه. نسخة محفوظة بمكتبة باريس الوطنية برقم ٦٤٩٩.

٩- المسائية لأبي زيد الأنصاري. نسخة محفوظة بمكتبة الملك عبد العزيز برقم ٣٥١٣.

١٠- المصحف الشريف المنسوب إلى علي بن هلال البغدادي المعروف بابن البواب. تح: علي الصفار. مكتبة ودار مخطوطات العتبة البغدادية المقدسة. كربلاء. ط: الأولى. ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.

١١- مصحف شريف محفوظ بمكتبة باريس الوطنية برقم ٦٤٣٠.

١٢- مصحف شريف محفوظ بمكتبة باريس الوطنية برقم ٥٨٤٥.

١٣- مفتاح الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين لابن الجزري. نسخة منشورة في شبكة الألوكة (نسخة ثانية).

• المطبوعات:

١٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان النحوي. تح: رجب محمد. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط: الأولى. ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

١٥- الأصول لابن السراج. تح: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط: الثالثة. ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

١٦- إعراب القراءات الشواذّ للعكبري. تح: محمد السيد عزوز. عالم الكتب. بيروت. ط: الثانية. ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

١٧- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني. تحقيق لجنة بإشراف محمد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ٢٠١٠م.

١٨- الألفاظ والأساليب. إعداد: محمد شوقي أمين وآخرين. مجمع اللغة العربية. القاهرة.

١٩- الإملاء لحسين والي. دار القلم. بيروت.

٢٠- البسيط في النحو لابن العلج. تح: تركي العتيبي. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. الرياض. تح: تركي العتيبي. ١٤٤٢هـ = ٢٠٢١م.

٢١- البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي. تح: وداد القاضي. دار صادر. بيروت. ط: الخامسة. ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

٢٢- التبيان في إعراب القرآن للعكبري. تح: علي البجاوي. دار الجيل. بيروت. ط: الثانية. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
٢٣- التبيان في شرح الديوان المنسوب إلى العكبري. تح: كمال طالب. دار الكتب العلمية. بيروت. ط: الأولى. ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
٢٤- التبيان لا للعكبري ولا لابن عدلان، لعبد الرحمن الهليل. بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية التابعة لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. المجلد ٣. العدد ٢. ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
٢٥- التحبير لإيضاح معاني التيسير للأمير الصنعاني. تح: محمد صبحي حلاق. مكتبة الرشد. الرياض. ط: الأولى. ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.
٢٦- التصريف الملوكي لابن جني. تح: ديزيرة سقال. دار الفكر العربي. بيروت. ط: الأولى. ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
٢٧- التفسير البسيط للواحدي. جامعة الإمام محمد بن سعود. ط: الأولى. ١٤٣٠هـ.
٢٨- التكملة لأبي علي الفارسي. تح: كاظم المرجان. عالم الكتب. بيروت. ط: الثانية. ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.
٢٩- التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين عن أبي عبيد أحمد بن محمد المؤدَّب الهروي، لأبي الفضل السلامي. تح: حسين باناجه. كنوز إشبيليا. الرياض. ط: الأولى. ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.
٣٠- تهذيب اللغة للأزهري. تح: عبد السلام هارون وأصحابه.
٣١- الجاسوس على القاموس لأحمد فارس أفندي (الشدياق). مطبعة الجوائب. قسطنطينية. ١٢٩٩هـ.
٣٢- جامع البيان في القراءات السبع للداني. جامعة الشارقة. الإمارات. ط: الأولى. ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
٣٣- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (للدردير). دار الفكر.
٣٤- الحرز الثمين للحصن الحصين لعلي القاري. تح: محمد آل إبراهيم. ط: الأولى. ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.
٣٥- الخطّ لابن السراج. تح: موفق عليوي. دار الكتب العلمية. بيروت. ط: الأولى. ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.
٣٦- الخطّ للزجاجي. تح: غانم الحمد. دار عمار. عمّان. ط: الأولى. ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
٣٧- الخطّ للمبرّد. تح: سعدون الجبوري. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية. ١١/ ٢٠١٩.
٣٨- دراسات في النحو للزعبلاوي. موقع اتحاد كتاب العرب.
٣٩- دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين لابن علان الصديقي. تح: خليل شيحا. دار المعرفة. بيروت. ط: الرابعة. ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.
٤٠- رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري. تح: محمد سليم الجندي. دار صادر. بيروت. ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
٤١- الروض الأنُف في شرح السيرة النبوية للسهيلي. تح: عبد الرحمن الوكيل. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ط: الأولى. ١٤١٢هـ.
٤٢- روضة المعدَّل. واسمه (الجامع للأداء روضةُ الحفّاظ) للمعدَّل. تح: خالد أبو الجود. دار ابن حزم. بيروت. ط: الأولى. ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.
٤٣- سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي. تح: محمد الدالي. دار صادر. بيروت. ط: الثانية. ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

٤٤- سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين لعلي الضباع. تنقيح: محمد الحسيني. نشر عبد الحميد حنفي. ط: الأولى.

٤٥- شرح الألفية لابن مالك للمرادي. تح: فخر الدين قباوة. مكتبة المعارف. بيروت. ط: الأولى. ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٤٦- شرح التصريف للثمانيني. تح: إبراهيم البعيمي. مكتبة الرشد. الرياض. ط: الأولى. ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

٤٧- شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي. تح: راجي الأسمر. دار الكتاب العربي. بيروت. ط: الثانية. ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

٤٨- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي. تح: محمد نور الحسن وصاحبيه. دار الكتب العلمية. بيروت.

٤٩- شرح كتاب سيبويه للسيرافي. تح: رمضان عبد التواب وأصحابه. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ١٩٨٦م.

٥٠- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري. تح: عبد العزيز أحمد. مكتبة مصطفى البابي الحلبي. مصر. ط: الأولى. ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م.

٥١- صحيح البخاري. دار ابن كثير. دمشق، بيروت. ط: الأولى. ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٥٢- صحيح مسلم. تح: نظر الفاريابي. دار طيبة. الرياض. ط: الأولى. ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٥٣- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنّيلي. تح: محسن العميري. جامعة أم القرى. ١٤١٩هـ.

٥٤- الطراز الأول والكِناز لما عليه من لغة العرب المعوَّل لابن معصوم المدني. تح: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث. مشهد. إيران. ط: الأولى. ١٤٢٦هـ.

٥٥- علم الصرف لفخر الدين قباوة. مكتبة لبنان. لبنان. ط: الأولى. ٢٠١٢م.

٥٦- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمةِ الأمصار للهمَذاني العطار. تح: أشرف طلعت. الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة. ط: الأولى. ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

٥٧- الغرّة المخفية في شرح الدرة الألفية في علم العربية لابن الخباز. تح: محمد الزملكاني. دار الكتب العلمية. بيروت. ط: الأولى. ١٤٤٠هـ = ٢٠١٩م.

٥٨- غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي. تح: أحمد الحفيان. دار الكتب العلمية. بيروت. ط: الأولى. ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٥٩- الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية لابن علان الصديقي. جمعية النشر والتأليف الأزهرية.

٦٠- القوافي للأخفش. تح: أحمد راتب النفاخ. دار الأمانة. ط: الأولى. ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

٦١- الكامل في القراءات للهذلي. تح: عمرو بن عبد الله. دار سما للكتاب. حلوان. مصر. ط: الأولى. ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.

٦٢- الكتاب لابن درستويه. تح: إبراهيم السامرائي وصاحبه. مؤسسة دار الكتب الثقافية. الكويت. حولّي. ط: الأولى. ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

٦٣- الكتاب لسيبويه. تح: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط: الرابعة. ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٦٤- الكشاف للزمخشري. دار الكتاب العربي. بيروت. ط: الثالثة. ١٤٠٧هـ.

٦٥- الكليات للكفوي. تح: عدنان درويش وصاحبه. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط: الثانية. ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

٦٦- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري. تح: غازي طليمات. مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث. دبيّ. ط: الأولى. ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٦٧- اللزوميات لأبي العلاء المعري. تح: عمر الطباع. دار الأرقم بن أبي الأرقم. بيروت.

٦٨- لسان العرب لابن منظور. دار صادر. بيروت. ط: الأولى. ٢٠٠٠م.

٦٩- لغويات وأخطاء لغوية شائعة لمحمد علي النجار. دار الهداية. ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٧٠- المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي لسبط الخيّاط. تح: عبد العزيز السبر. رسالة دكتوراه. جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض. ١٤٠٤ – ١٤٠٥هـ.

٧١- مجلة الرسالة. العدد ٤٩٧.

٧٢- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني. تح: علي النجدي ناصف وصاحبيه. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة. ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

٧٣- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني. تح: حسين بوعباس. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. الرياض. ط: الأولى. ١٤٣٢هـ = ٢٠١٠م.

٧٤- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه. عالم الكتب. بيروت.

٧٥- المخصص لابن سيده. الطبعة الأميرية.

٧٦- المخصص لابن سيده. تح: خليل جفّال. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ط: الأولى. ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

٧٧- مرقاة المصابيح شرح مشكاة المصابيح لعلي القاري. دار الفكر. بيروت. ط: الأولى. ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

٧٨- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي. تح: حسن هنداوي. دار القلم. دمشق. ط: الأولى. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٧٩- المستنير في القراءات العشر لابن سوار البغدادي. تح: أحمد أويس. رسالة دكتوراه. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ١٤١٣هـ.

٨٠- المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر لأبي الكرم الشهرزوري. تح: إبراهيم الدوسري. دار الحضارة. الرياض. ١٤٣٥هـ.

٨١- المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطّية لنصر الهوريني. تح: طه عبد المقصود. مكتبة السنة. القاهرة. ط: الأولى. ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

٨٢- معاني القرآن وإعرابه للزجاج. تح: عبد الجليل شلبي. عالم الكتب. بيروت. ط: الأولى. ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٨٣- المعجم الوسيط. إعداد: إبراهيم مصطفى وأصحابه. مجمع اللغة العربية. القاهرة. المكتبة الإسلامية. إستانبول. ط: الثانية.

٨٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام. تح: فخر الدين قباوة. دار اللباب. أسطنبول. ط: الأولى. ١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م.

٨٥- المفرد العلم في رسم القلم للسيد أحمد الهاشمي. تح: محمد قاسم. المكتبة العصرية. بيروت. ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

٨٦- المفصل للزمخشري. تح: فخر قدارة. دار عمار. عمّان. ط: الأولى. ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٨٧- مقامات الحريري. دار المنهاج. ط: الأولى. ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م. (مصورة عن طبعة بولاق).

٨٨- الممتع الكبير لابن عصفور. تح: فخر الدين قباوة. مكتبة لبنان. لبنان. ط: الأولى. ١٩٩٦م.

٨٩- المنتهى للخزاعي. تح: محمد رباني. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. المدينة المنورة. ١٤٣٤هـ.

٩٠- المنصف لابن جني. تح: إبراهيم مصطفى وصاحبه. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر. ط: الأولى. ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.

٩١- المنقوص والممدود للفراء. تح: عبد العزيز الميمني. دار المعارف. القاهرة. ط: الثالثة.

٩٢- هبة الرحمن في رسم بيان البنان لعبد الرحمن الغوابي. المطبعة الدمياطية. المنصورة. ط: الأولى. ١٣١٩هـ = ١٩٠٢م.

٩٣- الهمز لأبي زيد الأنصاري. تح: لويس شيخو. المطبعة الكاثوليكية. بيروت. ١٩١١م.

٩٤- يوم وليلة لأبي عمر الزاهد. تح: محمد المعيبد. مجلة معهد المخطوطات. المجلد ٢٤. الجزء ٢.